الأمم المتحدة

A/61/PV.84

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والستون

الجلسة العامة ٨٤

الجمعة، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة ..... (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

تأبين فخامة صبرمراد نيازوف، رئيس تركمانستان

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): قبل أن نبت في البنود المدرجة في جدول أعمالنا، من دواعي الحزن لديّ أن أؤبن فخامة الرئيس صبرمراد أتايفتش نيازوف، رئيس تركمانستان، الذي وافته المنية يوم الخميس، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

وبالنيابة عن الجمعية العامة، أرجو من ممثل تركمانستان أن ينقل تعازينا إلى حكومة تركمانستان وشعبها وإلى أسرة فخامة الرئيس صبرمراد نيازوف المكلومة.

أدعو الآن الممثلين إلى الوقوف لمدة دقيقة مع التزام الصمت تأبينا لفخامة الرئيس صبرمراد نيازوف.

وقف أعضاء الجمعية العامة مع التزام الصمت دقيقة واحدة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النيجر، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

السيد أباني (النيجر) (تكلم بالفرنسية): أود بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية أن أعرب عن أحرّ تعازينا لحكومة تركمانستان وشعبها ولأسرة الفقيد، فخامة الرئيس صبرمراد نيازوف، الذي انتقل إلى جوار ربه يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. نسأل المولى أن يتغمده بواسع رحمته.

في هذه اللحظة العصيبة، تود المجموعة الأفريقية أن تنقل مواساتها وتضامنها إلى شعب تركمانستان الشقيق. وهذا هو المكان اللائق والوقت المناسب لأن نؤبن الرئيس صبرمراد نيازوف التأبين الذي يستحقه على ما قام به من عمل رائع خلال رئاسته من أجل بلده ومن أجل السلم والأمن الدوليين. وسيتذكره شعب تركمانستان طويلا بوصفه قائدا فذّا أيّد الوحدة الوطنية وأسهم إسهاما كبيرا بجهوده التي لا تكل، في تحقيق الرفاه والتنمية لشعبه.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

07-22622 (A)

وتأمل المجموعة الأفريقية بصدق أن يتمكن شعب تركمانستان من التغلب على هذه الخسارة الجسيمة وأن يواصل السعي لتحقيق التنمية في ظل السلام والاستقرار. وتبقى أفريقيا، من جانبها، على استعداد لمواصلة وتعزيز التعاون والعلاقات الودية التي بدأناها مع تركمانستان.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الآسيوية.

السيد زين الدين (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود، بالنيابة عن مجموعة الدول الآسيوية، أن أعرب عن عميق احترامنا لحكومة وشعب تركمانستان في هذه المناسبة الحزينة، مناسبة رحيل فخامة السيد صبرمراد نيازوف، رئيس تركمانستان.

إن الرئيس نيازوف الراحل سيتذكره شعبه لقيادته في جعل تركمانستان دولة ذات سيادة تعتز بنفسها وتستطيع أن تعتمد على ذاتها بين دول اليوم المستقلة ذات السيادة، بما في ذلك في الجمعية العامة. لقد أحدث تغييرا في حياة شعبه وبلده المحبوبين. لقد كان رجلا ذا رؤيا، رؤيا تركمانستان التي تتمتع بالازدهار والتقدم.

إنني ببالغ الحزن أنقل التعازي الصادقة من أعضاء المجموعة الآسيوية إلى حكومة تركمانستان وشعبها وإلى الأسرة المكلومة للرئيس الراحل صبرمراد نيازوف. إننا نبتهل إلى الله أن يشدّ من أسرهم في فترة الحزن هذه.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية.

السيد محرمي (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): أقف هنا بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية لأعرب عن تعازينا الصادقة لمواطني تركمانستان وشعبها وحكومتها لرحيل رئيسهم، فخامة السيد صبرمراد نيازوف، الذي كان أيضا يعرف بتركمان باشا.

ستبقى ذكرى الرئيس الراحل نيازوف أنه كان أول رئيس لتركمانستان المستقلة، منذ ١٩٩١، وأنه كان زعيم تركمانستان المعروف جيدا طوال ما ينيف عن ٢٠ عاما. وتأمل مجموعة دول أوروبا الشرقية أن يتمكن قادة تركمانستان وشعبها من إجراء انتخابات سلمية وديمقراطية لانتخاب قيادة جديدة بعد وفاة السيد نيازوف المحزنة. ونأمل كذلك أن تقوم القيادة الجديدة بتعزيز التعاون مع بلدان منطقة آسيا الوسطى ومع العالم بأسره.

ونشعر بالحزن مع شعب تركمانستان في هذا الوقت العصيب.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة غرينادا، التي ستتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيدة روس (غرينادا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأن أضم صوتي إلى صوت المتكلمين الذين سبقوني في تقديم التعازي لحكومة تركمانستان وشعبها على الرحيل المفاجئ لفخامة الرئيس صبرمراد نيازوف. ونود كذلك أن ننتهز هذه الفرصة لنقدم التعازي للأسرة المكلومة للرئيس الراحل في هذا الوقت العصيب.

سيُتذكر الرئيس الراحل لقيادته بلده إلى الاستقلال ولتعزيز الثقافة التركمانية التقليدية والحفاظ عليها. ومنذ أن انضمت تركمانستان إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٩٢، تحت قيادة الرئيس نيازوف، تسهم في أعمال الأمم المتحدة، خصوصا في عمليتي السلام في طاجيكستان وأفغانستان.

وتعرب مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن أملها في الانتقال السلس للسلطة وفي استمرار نمو البلد وازدهاره.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الآن الكلمة لممثل مالطة، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

السيد كاميلليري (مالطة) (تكلم بالانكليزية): أود بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى أن أتقدم بتعازينا لحكومة وشعب تركمانستان على وفاة رئيسهم، فخامة السيد صبرمراد نيازوف. ونود أيضا أن نتقدم بالتعازي لأفراد أسرته المكلومة لهذا المصاب الجلل.

لقد كان السيد نيازوف رئيس تركمانستان منذ أن حصلت على استقلالها في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. ورغم بداياته المتواضعة وتيتمه في سن مبكرة، خطا السيد نيازوف بعزم قُدما إلى قيادة بلده قبل وبعد استقلاله في عام ١٩٩١.

إن لشعب تركمانستان تاريخا طويلا، وثقافة يعتز بها ولديه إمكانيات اقتصادية هائلة. وفي السنوات القليلة الماضية، سعت تركمانستان إلى أداء دور في تعزيز الاستقرار في منطقة آسيا الوسطى التي تنتمي إليها، بما في ذلك انتهاجها سياسة الحياد الدائم. وهي عضو فعّال في المؤسسات الرئيسية للمجتمع الدولي مثل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وكما ذكر الأمين العام، قدمت تركمانستان إسهامات هامة في عمليتي الأمم المتحدة للسلام في طاجيكستان وأفغانستان.

ونأمل في أن يجد شعب تركمانستان، بعد انتهاء فترة الحداد، فرصا جديدة للسير على درب التنمية بحرية وسلام وفي ظل سيادة القانون، وبذلك يسهم أيضا في زيادة تعزيز الأمن والاستقرار في منطقته وما يتجاوزها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة، الذي سيتكلم باسم البلد المضيف.

السيد ميلروز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تتقدم الولايات المتحدة بتعازيها لأسرة الرئيس الراحل ولشعب تركمانستان على هذه الخسارة. إننا نتطلع قُدما لمواصلة علاقاتنا مع تركمانستان لبناء مستقبل مستقر وديمقراطي ومزدهر يحقق العدالة ويتيح الفرص لشعب تركمانستان.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان، الذي سيتكلم بالنيابة عن رابطة الدول المستقلة.

السيد قاضيخانوف (كازاخستان) (تكلم بالروسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان رابطة الدول المستقلة تكريما لذكرى السيد صبرمراد نيازوف، رئيس تركمانستان الذي يحزننا جدا انتقاله إلى رحمة الله يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. سيبقى السيد نيازوف في ذاكرتنا قائدا سياسيا ورجل دولة مرموقا، ورجلا مفعما بالنشاط وبالتفاؤل الذي لا يكل.

لقد قام السيد نيازوف بدور رئيسي في إنشاء دولة تركمانستان المستقلة وتعزيزها، وفي تنمية إمكانيات بلده الاقتصادية. وساعدت سياسته الحيادية في تقرير مكان تركمانستان في نظام العلاقات الدولية المعاصر وإشتراك بلده في العلاقات الاقتصادية الدولية، وكذلك في إقامة التعاون المتعدد الأطراف على أساس مبادئ الأمن المتبادل واحترام السيادة والسلامة الإقليمية.

إن تركمانستان ودول رابطة الدول المستقلة ترتبط بتاريخ وثقافات مشتركة، وأيضا بالمصالح السياسية

والاقتصادية. وتطوير علاقات الصداقة والسلام والتعاون ذي النفع المتبادل حيوي لصالح شعوب دولنا، وهو ينفع قضية السلام والأمن.

أود بالنيابة عن أعضاء رابطة الدول المستقلة أن أعبِّر عن أصدق التعازي لشعب وحكومة تركمانستان ولأسرة الرئيس صبرمراد نيازوف وأصدقائه.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أوكرانيا، التي ستتكلم بالنيابة عن مجموعة جورجيا وأوكرنيا وأذربيجان ومولدوفا.

السيدة مارتينا (أوكرانيا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة جورجيا وأوكرنيا وأذربيجان ومولدوفا (جوام).

وتود دول مجموعة غوام الإعراب عن عميق تعازيها في وفاة رئيس تركمانستان، سبارمراد اتايفتش نيازوف. ونشيد بقائد اضطلع بدور تاريخي في تنمية تركمانستان. لقد كان رجل دولة يتمتع بشخصية فذة، وكان نعم الصديق لبلداننا. وإننا نؤمن إيمانا راسخا أن الحكمة المتأصلة في شعب تركمانستان ستساعد ذلك البلد الشقيق على التغلب على هذا المصاب الجلل بكرامة، وبالتالي، تمهيد السبيل لإرساء الديمقراطية، والحفاظ على مكانته باعتباره شريكا مستقرا ومعوَّلاً عليه لدى العديد من البلدان.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركمانستان.

السيدة أتايفا (تركمانستان) (تكلمت بالروسية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب باسم حكومة تركمانستان وشعبها، عن عميق تقديرنا لرؤساء المجموعات الإقليمية، والممثلين الدائمين للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ورؤساء البعثات والمنظمات الدولية لدى الأمم المتحدة، على ما أعربوا عنه من عبارات المواساة لشعب تركمانستان ولحكومة بلدي في هذا الوقت العصيب. وإننا نقدر كثيرا دعم المجتمع الدولي وتضامنه. وأنا ممتنة لكل المجتمعين اليوم في هذه القاعة على مشاطرتنا ما نحس به من حزن وألم.

لقد ألم بشعب تركمانستان مصاب جلل. ففي ٢١ كانون الأول/ديسمبر الساعة ١٣/١٠، حدثت سكتة قلبية سرعان ما أدت إلى وفاة سبارمراد اتايفتش نيازوف، رئيس تركمانستان. وقد كان السيد نيازوف قائد تركمانستان خلال ٢١ سنة. والعهد الجديد بالنسبة لشعبنا – المتمثل في انبعاث الدولة – يرتبط ارتباطا لا انفصام له بقائدنا. ولأن الرئيس نيازوف كان قائدا حقيقياً، فقد تمكن من تحقيق الحلم الذي ظل يراود أجدادنا لعصور، المتمثل في إقامة دولة موحدة ومستقلة.

والرئيس نيازوف بقيادته للبلد، وتحديده للدور الحقيقي لشعب تركمانستان في التاريخ العالمي، ضمن إطلاع العالم بأسره على بطولة أجدادنا وإسهام شعب تركمانستان في تطوير الحضارة العالمية. وقد أكدت السنوات المجيدة التي قاد خلالها السيد نيازوف بلدنا موهبته المستبصرة، ومهارته في تحديد الأولويات الحقيقية وقدراته المنقطعة النظير على قيادة دولة وشعب، وحنكته الدبلوماسية، وما كانت تتصف به شخصيته من شيم الحكمة والإنسانية.

وعندما حصلت تركمانستان على الاستقلال، وضع السيد نيازوف المبادئ الرئيسية التي سنستند إليها في إقامة دولتنا. وبفضل سياسة سبارمراد نيازوف الرشيدة والمتسقة عل الصعيدين المحلي والخارجي، تمكَّنا من استيفاء الشروط الرئيسية للنجاح في تحقيق التنمية في دولة مستقلة، وأُتيحت لنا الفرص للقيام بذلك. والأهداف التي وضعها جسدت مصالح الشعب. وقد حققنا إنجازاتنا الكبيرة وفقا لروح الشعب، وحظيت بتأييد تام من جميع مواطني تركمانستان. وقد أنقذ السيد نيازوف حياة شعبنا الروحية

والثقافية وطورها بنجاح بعد أن كانت على مشارف الاحتضار، وهو ما نفتخر به كثيرا: أي تاريخه المجيد، وتراثه الأدبي الثمين، ولغته الأم القديمة، وتقاليده واحتفالاته البهيجة.

وبالمثل، كان السيد نيازوف يكن الاحترام لجميع ممثلي الدول والشعوب التي تعيش في تركمانستان. وقد رسَّخ في البلد مبادئ الوحدة، والتضامن، والثقة المتبادلة. ورفع من شأن الكرامة الإنسانية إلى درجة رفيعة، وكان يشكل كنزا كبيرا لمجتمعنا.

وتحت قيادته، حققنا العديد من المنجزات فيما يتعلق باقتصادنا، وحَسَّنا الأحوال المعيشية لشعبنا. وبفضل علاقات تركمانستان السلمية مع الدول في سائر أنحاء العالم، تمكَّنا من تبوأ مكانة مرموقة في الساحة الدولية. ومن خلال ما اتصف به الرئيس نيازوف من روح المبادرة والريادة، انتهجت تركمانستان ونفذت سياسة خارجية تقوم على الحياد الدائم، وهو ما نال اعتراف المجتمع الدولي باعتماد قرار الجمعية العامة ٥٠/٨٠ ألف، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

وقد أسهم الرئيس نيازوف إسهاما كبيرا في تحقيق وتعزيز السلام، والأمن، والاستقرار في منطقة وسط آسيا. فمبادرة منه، وبتعاون وثيق مع الأمم المتحدة، جرت عدة جولات من المفاوضات في تركمانستان عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، مكنت من التوصل إلى تسوية سلمية للحرب الأهلية في طاجيكستان. وأسهم الرئيس نيازوف شخصياً إسهاما كبيرا في تنظيم وإجراء محادثات مباشرة في تركمانستان، تحت إشراف الأمم المتحدة، بين الأطراف المتحاربة المشاركة في الصراع في أفغانستان. وبعدئذ، وبموجب قراره، سمحت تركمانستان باستخدام أرضها وبنيتها التحتية لنقل شحنات المساعدات الإنسانية الدولية إلى الشعب الأفغاني، وقدمت ما يلزم لذلك من دعم تقني ولوجيستي. وهو ما يتواصل اليوم.

وفي هذا الوقت العصيب، سيواصل شعب تركمانستان، التزاما منه بمبادئ الدولة الوطنية التركمانستانية التي وضعها الرئيس نيازوف بوصفها ركيزة الدولة المستقلة، السير على نهج قائدنا. وسياسة بلدنا المحلية والخارجية لن يطرأ عليها أي تغيير، وستظل قائمة على مبادئ السلام، والإنسانية، والعدالة. وستواصل تركمانستان أيضا نهج سياسة الحياد القائم على علاقات حسن الجوار، والاحترام المتبادل، والمساواة، والتعاون الذي يعود بالنفع المشترك مع كل الدول في سائر أنحاء العالم، وفي الوقت ذاته، الالتزام التام بواجباتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة من خلال الاتفاقات، والمعاهدات، والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي نحن طرف فيها.

إن تعلق شعب تركمانستان بالرئيس نيازوف وثقته به لا حدود لهما ولن يتغيرا. وشعب تركمانستان ملتزم بكل إخلاص بالعهود التي قطعها إزاء قائدنا. وسنظل مخلصين له ولما أنجزه باعتباره رجلا عظيما. وسنواصل ما بدأه.

البند ١٥٧ من جدول الأعمال

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

مشروع القرار (A/61/L.51)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر ليعرض مشروع القرار (A/61/L.51).

السيد السليطي (قطر): أتشرف بأن أبلغكم بالنتيجة الناجحة للمؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الذي نظمته دولة قطر في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦،

بالتعاون مع الأمم المتحدة. وقد شاركت أكثر من مائة من الدول الأعضاء في المؤتمر بالإضافة إلى برلمانيين ومنظمات من المجتمع المدني يمثلون ٦٩ بلداً و ١٠٠ منظمة على التوالي.

كما أتشرف بتقديم مشروع القرار A/61/L.51، المعنون ”دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة“.

واسمحوا لي أن أعبر عن عميق تقدير وجزيل شكر الوفد الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة لرئيسة الجمعية العامة، سعادة الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة، إذ أن حضورها المتميز، ومشاركتها النشطة، وصداقتها الحميمة، ودعمها الحيوي في مؤتمر الدوحة، قد أثرى المباحثات في المؤتمر، بل وأضاف عليها عمقاً.

لقد أطلقت مؤتمرات الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة حركة متميزة لتعزيز القيم الديمقراطية، وتحفيز نوع جديد من التعاون الدولي لصالح الديمقراطية. كما ركزت الاهتمام من جديد على جدول أعمال التنمية العالمي إلى مجال جديد. وقد عقدت المؤتمرات الدولية الخمسة الهامة السابقة في: مانيلا، الفلبين (عام ١٩٨٨)؛ ماناغوا، نيكاراغوا (١٩٩٤)؛ بوخارست، رومانيا (١٩٩٧)؛ كوتونو، بنن (٢٠٠٠)؛ وأولانباتار، منغوليا (٢٠٠٣).

وقد أعاد المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة التأكيد على المبادئ والقيم الجوهرية للديمقراطية، وقدم آفاقاً وأبعاداً جديدة للحاجة إلى تعزيز عملية إرساء الديمقراطية في جميع أنحاء العالم والحفاظ عليها وترسيخها.

وقد كان المؤتمر يرمي إلى تحقيق هدفين رئيسيين: تعزيز الروابط بين الديمقراطية والسلام والتقدم الاجتماعي في جدول أعمال التنمية العالمي، والشروع في التنفيذ المنهجي لخطوات المتابعة لتعزيز الإنجازات والتوصيات المنبثقة عن المؤتمرات الدولية الهامة السابقة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، والتي بدأت عام ١٩٨٨.

ومن المميزات الرئيسية للمؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الحوارات التفاعلية، واجتماعات الموائد المستديرة، ومختلف المنتديات التي جمعت بين الحكومات والبرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني. وقد كان للمؤتمر ثلاث نتائج هامة: إعلان الدوحة الذي اعتمدته الحكومات؛ والبيان المشترك لممثلي الحكومات والبرلمانيين والمجتمع المدني؛ وتقرير نهائي ستقوم الأمم المتحدة بإعداده.

وقد أعاد إعلان الدوحة التأكيد على تصميم العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الالتزام بالأهمية العالمية للقيم والمبادئ والمعايير الديمقراطية. كما عكس أيضاً دعم الدول الأعضاء المعنية في المؤتمر لتأسيس تدابير للمتابعة لزيادة كفاءة وفعالية حركة المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وفي الواقع، طلب إعلان الدوحة إلى رئيس المؤتمر الدولي السادس اتخاذ التدابير اللازمة لضمان التنفيذ والمتابعة المناسبين لتوصيات المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، بمساعدة مجلس استشاري لمدة ثلاث سنوات.

وأعلن البيان المشترك لممثلي الحكومات، والبرلمانيين، والمجتمع المدني، الالتزام بالتعاون وبناء شراكات فعالة ثلاثية الأطراف بين هذه المجموعات الثلاث البارزة في السعي إلى القيم والمبادئ الجوهرية للديمقراطية. وقد رحب البيان المشترك بإعلان الدوحة، ودعا إلى إنشاء مجلس استشاري، ولجنة توجيهية، لتنفيذ توصيات منتدى البرلمانيين، ومنتدى المجتمع المدني، على التوالي. ويجري إعداد التقرير النهائي للمؤتمر بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

وقد وجه الوفد الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة مؤخراً عدة رسائل إلى الأمين العام ورئيسة الجمعية العامة وجميع البعثات الدائمة لدى للأمم المتحدة.

وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وجه الوفد الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة رسالة إلى الأمين العام (A/61/581) يحيل بموجبها إعلان الدوحة والبيان المشترك. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وجه الوفد الدائم إلى رئيسة الجمعية العامة رسالة (A/61/235) طلب فيها إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. وقد تمت الموافقة على هذا الطلب بإضافة البند ١٥٧ من جدول الأعمال المعنون: ''دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة''. وأخيراً فقد تم إرسال نص مشروع قرار بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى جميع البعثات الدائمة. وقد أجريت عدة مشاورات غير رسمية في هذا الشهر مع العديد من البعثات الدائمة. ونحن ممتنون لشركائنا على دعمهم.

إن مشروع القرار المعروض على الأعضاء هنا اليوم بعنوان ''دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة'' مستوحى من صيغة متفق عليها وخاصة قرارات الجمعية العامة ٢٥٣/٦١ و ١٣/٥٨ و ٢٨١/٥٨. ولمشروع القرار أربعة أهداف هي: الإبلاغ عن النتائج الملموسة للمؤتمر الدولي السادس وعن إعلان الدوحة والبيان المشترك؛ وإبراز التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والحكومات في هذا المجال، فضلاً عن التعاون بين البرلمانيين والمجتمع المدني والحكومات؛ وإبراز التركيز الخاص في المؤتمر الدولي السادس الذي انصب على الحاجة إلى التنفيذ المنهجي لتوصيات المؤتمرات الدولية للديمقراطية الجديدة أو المستعادة؛ والطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين ملخصاً لنتائج المؤتمر الدولي السادس في إطار البند المعنون ''دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة''.

ويود الوفد الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة أن يعبر عن بالغ تقديره وامتنانه لجميع الحكومات التي شاركت في مؤتمر الدوحة، وتعاونت معه على إعداد مشروع القرار. وأود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: الاتحاد الروسي، إسبانيا، أستراليا، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أنغولا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بلجيكا، بنن، بوركينا فاسو، بيلاروس، تايلند، تركيا، تيمور – ليشتي، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جورجيا، الدانمرك، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، سيراليون، صربيا، طاجيكستان، العراق، غامبيا، غيانا، قبرص، كرواتيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مالي، ملديف، منغوليا، مولدوفا، موناكو، النمسا، نيكاراغوا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا. وأشكر جميع البلدان التي شاركت في تقديم مشروع القرار.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/61/L.51. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار A/61/L.51 (القرار ٢٢٦/٦١).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الآن الكلمة لممثلة جمهورية فنزويلا البوليفارية التي ترغب في التكلم شرحاً للموقف بشأن القرار الذي اتخذ للتو. وأود أن أذكِّر الوفود بأن البيانات التي يُدلى بها شرحاً للموقف تقتصر مدتها على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة جيمينيز – جيمينيز (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): ما برحت جمهورية فنزويلا البوليفارية تؤدي دائما دورا رياديا في ترسيخ القيم الديمقراطية وقيم السلم والتضامن. واليوم، نرحب بقرار توافق الآراء الذي يلزمنا بتقديم المزيد من الدعم لمنظومة الأمم المتحدة في سعيها إلى تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. بيد أني أود أن أبين أن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التي تشير إليها الفقرة الرابعة من المنطوق، لا تشكل أي ولاية ملزمة لجمهوريتنا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد شرحا للموقف. أعطي الكلمة الآن إلى الممثلين الراغبين في الإدلاء ببيان بشأن هذا البند.

السيد شينيو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): ترحب حكومة اليابان باتخاذ القرار المعنون ''دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة'' بتوافق الآراء. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن خالص الامتنان لحكومة ووفد قطر على استضافة المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعقود في الدوحة في الشهر الماضي وعلى جهودهما المبذولة في اتخاذ هذه المبادرة بشأن هذا القرار.

تولي اليابان أهمية كبيرة للديمقراطية بوصفها قيمة عالمية، إلى جانب الحريات الأساسية، وسيادة القانون وحقوق الإنسان، التي تشكل أساس تحقيق السعادة والرفاه لكل فرد. ونرى أن تعزيز وتوطيد المؤسسات الديمقراطية سيؤدي إلى بناء مجتمعات تنعم بالسلم والرخاء، وتساهم، بدورها، في سلم واستقرار العالم برمته.

وفي الشهر الماضي، ألقى وزير الخارجية، تارو آسو، بيانا بعنوان ''قوس الحرية والرخاء: آفاق علاقات اليابان الدبلوماسية الموسعة''، الذي شدد فيه على أهمية القيم العالمية المتمثلة في الديمقراطية، والحرية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون واقتصاد السوق، في سعينا لتعزيز جهودنا الدبلوماسية.

وفي القرار الذي اتخذ من فوره، تحث الجمعية العامة الأمين العام على الاستمرار في تحسين قدرة المنظمة على الاستجابة بفعالية لطلبات الدول الأعضاء بتقديم دعم واف لها على جهودها لبلوغ أهداف الحكم الرشيد، وإرساء الديمقراطية، بما في ذلك عن طريق أنشطة صندوق الديمقراطية التابع للأمم المتحدة. ويود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة ليعلن أن حكومة اليابان قررت المساهمة في الصندوق بمبلغ ١٠ ملايين دولار.

ويحدو اليابان خالص الأمل في أن تساهم هذه المساعدة التي نقدمها عبر الأمم المتحدة إلى تلك البلدان التي ترغب في تعزيز ديمقراطياتها على بناء عالم ينعم بالمزيد من السلم والرخاء.

السيد محمد (اليمن): انضم بلدي إلى توافق الآراء حول القرار المعنون ''دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة'' من منطلق أن الجمهورية اليمنية قد احتضنت العديد من المؤتمرات والأنشطة الخاصة بموضوع القرار الآنف الذكر، وكان أولها منتدى الديمقراطيات الناشئة في صنعاء، عام ١٩٩٩. وشاركت في المنتدى العديد من دول الديمقراطيات الناشئة في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية والمنظمات الإقليمية والدولية، ومنها الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وكان هذا المؤتمر الباكورة الأولى لمؤتمرات الديمقراطية الجديدة. وقد تمخض عنه إعلان صنعاء للديمقراطيات الناشئة الوارد في قرار الجمعية العامة A/RES/55/96 المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠١، الذي تضمن العديد من التوصيات

الهامة من أجل بناء صرح الديمقراطية، وخاصة في دول العالم النامي. ولم يتضمن القرار الذي تم اتخاذه من فوره أي إشارة إلى قرار الجمعية العامة الآنف الذكر.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٥٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣ من جدول الأعمال (تابع)

وثائق تفويض الممثلين في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض (A/61/648)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة في الفقرة ١٢ من تقريرها. وينص مشروع القرار على ما يلي:

"**إن الجمعية العامة،**

"**وقد نظرت** في تقرير لجنة وثائق التفويض والتوصية الواردة فيه،

"**توافق** على تقرير لجنة وثائق التفويض".

الآن أعطي الكلمة لرئيس لجنة وثائق التفويض، السيد جيل نوغيه، ممثل موناكو.

السيد نوغيه (موناكو) (تكلم بالفرنسية): من دواعي الشرف أن أخطر الجمعية بأنه، علاوة على الدول الأعضاء الواردة أسماؤها في الفقرة ٥ من تقرير لجنة وثائق التفويض للدورة الحادية والستين للجمعية العامة (A/61/648)، قدمت أيضا بيرو والجبل الأسود وفنزويلا وليختنشتاين وموناكو، وثائق تفويض رسمية بالشكل الذي تقتضيه المادة ٢٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

وعلاوة على الدول الأعضاء المذكورة في الفقرة ٦ من تقرير لجنة وثائق التفويض، قدمت إثيوبيا، وبلجيكا، وبليز، وسانت لوسيا وموزامبيق إلى الأمين العام، بواسطة الفاكس، من رئيس الدولة أو الحكومة أو وزير الخارجية، أو عن طريق رسالة أو مذكرة شفوية من البعثة الدائمة للدولة المعنية، معلومات تتعلق بتعيين ممثلي الدول الأعضاء في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): الآن سنبت في مشروع القرار. الذي أوصت لجنة وثائق التفويض باعتماده في الفقرة ١٢ من تقريرها. وكانت لجنة وثائق التفويض قد اعتمدت مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦١/٢٢٧).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية الذي يرغب في التكلم شرحا للموقف بشأن القرار الذي اتخذ من فوره، هل لي أن أذكِّر الوفود بأن تعليلات التصويت تحدد مدتها بعشر دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد متقي نجاد (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): انضم وفدي إلى توافق الآراء بشأن القرار الذي اتخذ من فوره. بيد أني أود أن أعرب عن تحفظ وفدي بشأن تلك الأجزاء الواردة في الوثيقة A/61/648 التي قد تفهم على أنها اعتراف بالنظام الإسرائيلي.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد شرحا للموقف.

بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٣ من جدول الأعمال.

البند ٤٨ من جدول الأعمال (تابع)

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا

مشروع القرار A/61/L.50

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة أجرت مناقشة مشتركة بشأن البند ٤٨ والبند ٦٢ والبندين المتفرعين عنه (أ) و (ب) من جدول الأعمال في الجلسات العامة من ٢٨ إلى ٣٠ المعقودة في يومي ١٢ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر.

أعطي الكلمة لممثل النيجر ليعرض مشروع القرار A/61/L.50.

السيد أدامو (النيجر) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أعرض بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وكل مقدمي مشروع القرار، في إطار البند ٤٨ من جدول الأعمال، مشروع القرار المعنون ''٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا''، الوارد في الوثيقة A/61/L.50.

يشير الأمين العام في تقاريره إلى أن هناك ٣ مليارات من البشر في ١٠٧ بلدان وأقاليم مصابين بالملاريا. ورغم أنّ معظم العبء يقع على كاهل أفريقيا، فإن الملاريا مشكلة عالمية وما زالت تعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في آسيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، وأوروبا، ومنطقة المحيط الهادئ.

وكل عام يعاني أكثر من ٥٠٠ مليون شخص من إصابات حادة، بالملاريا تودي بحياة أكثر من مليون شخص، ويقع ٨٦ في المائة تقريبا منها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. لكن الملاريا مرض تمكن الوقاية منه وعلاجه والشفاء منه. وهكذا، فإنه في إطار الجهود التي نبذلها لدحر الملاريا وكذلك لتنفيذ الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية، يقدم الاتحاد الأفريقي مرة أخرى هذا العام مشروع قرار معنونا ''٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا''.

ومشروع القرار استكمال لقرار مماثل اتخذ في العام الماضي. لقد استكمل مشروع القرار ليأخذ بعين الاعتبار التطورات والتدابير الجديدة لمكافحة الملاريا، لا سيما تلك المتعلقة بمسائل تتعلق بمكافحة ناقل جرثومة الملاريا، وحماية الأطفال والنساء الحوامل وعلاجهم، وزيادة سُبل الوصول إلى الأدوية المناسبة التكلفة، وزيادة الاستثمار في البحث والتنمية والجهود الرامية إليهما، ونقل التكنولوجيا وإسهامات القطاع الخاص.

ويود وفد بلدي أن يتقدم بالشكر لجميع الوفود التي شاركت في المفاوضات بشأن مشروع القرار. لقد مكنتنا إسهاماتهم البنَّاءة من التوصل إلى نص سيوفر إطارا لعمل جميع أصحاب المصلحة في مكافحة الملاريا والقضاء عليها. ونود أن نشكر بصورة خاصة السيدة جويس كفانابو من البعثة الدائمة لجمهورية تنزانيا المتحدة على قيامها بتيسير المفاوضات بشأن النص.

وبعرض مشروع القرار، يأمل وفد بلدي أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء، كما جرى في السنوات الماضية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/61/L.50. وأود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: إسرائيل، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرازيل،

البرتغال، بلجيكا، تايلند، تركيا، توغو، تيمور – ليشتي، جامايكا، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الدانمرك، الرأس الأخضر، سلوفاكيا، سيراليون، شيلي، فرنسا، المغرب، موريشيوس، النيجر، الهند. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/61/L.50.

اعتمد مشروع القرار A/61/L.50 (القرار ٦١/٢٢٨).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٤٨ من جدول الاعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٦٢ من جدول الأعمال (تابع)

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) **الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي**

مشروع القرار (A/61/L.23/Rev.1)

(ب) **أسباب الصراعات في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها**

مشروع القرار (A/61/L.41/Rev.1)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة أجرت مناقشة مشتركة للبند ٦٢ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب) والبند ٤٨ من جدول الأعمال في الجلسات العامة ٢٨ إلى ٣٠، في ١٢ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر.

فيما يتعلق بمشروع القرار A/61/L.23/Rev.1، أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة كيلي (مديرة شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي) (تكلمت بالانكليزية): فيما يتعلق بمشروع القرار A/61/L.23/Rev.1، المعنون ''الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي''، أود، بالنيابة عن الأمين العام، أن أسجل البيان التالي بشأن الآثار المالية، المترتبة على مشروع القرار وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

تنص الفقرتان ٢٨ و ٣٠ من منطوق مشروع القرار A/61/L.23/Rev.1 على أن الجمعية العامة

> ''تقرر عقد اجتماع رفيع المستوى، في حدود الموارد المتاحة، ''بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية: حالة تنفيذ شتّى الالتزامات والتحديات وطريقة التقدم للأمام''، وذلك خلال دورتها الثالثة والستين''.

وأيضا تطلب إلى الأمين العام

> ''أن يواصل اتخاذ تدابير لتعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بغرض تمكينه من الاضطلاع بولايته بفعالية، بما في ذلك رصد التقدم المحرز فيما يتصل بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وتقديم تقارير عنه''.

وعملا بالفقرة ٢٨ من منطوق مشروع القرار، يفهم أنّ الاجتماع الرفيع المستوى سيعقد في إطار الاجتماعات العامة المنتظمة للجمعية العامة. وستتضمن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تكلفة خدمات المؤتمرات للدورة الثانية والستين للجمعية العامة. وأية متطلبات إضافية ذات صلة بخدمات المؤتمرات، مثل الاجتماعات الموازية لاجتماعات الجمعية العامة، والموائد

المستديرة، وجلسات الاستماع و/أو اجتماعات أفرقة العمل سيتم استعراضها وتقييمها في وقت لاحق عندما تقرر صيغة وأطر الاجتماع الرفيع المستوى.

وعملا بالفقرة ٣٠ من مشروع القرار، تم توفير موارد بلغت قيمتها ٠٠٠ ٠٨٢ ٧ دولار في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لمكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا. وسيتم النظر في المتطلبات ذات الصلة لفترة السنتين القادمتين في سياق الميزانية البرنامجية التالية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وبالتالي، فإن اعتماد مشروع القرار A/61/L.23/Rev.1 لن تترتب عليه، أي آثار مالية على الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروعي القرارين A/61/L.23/Rev.1 و A/61/L.41 /Rev.1.

تبت الجمعية أولا في مشروع القرار A/61/L.23/ Rev.1، المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“. وأود أن أعلن أنه بعد تقديم مشروع القرار، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/61/L.23/Rev.1: إسرائيل، ألمانيا، أيرلندا، أوكرانيا، البرتغال، بلجيكا، الدانمرك، رومانيا، السويد، فرنسا، فنلندا، كندا، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، اليابان. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/61/L.23/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار *A/61/L.23/Rev.1* (القرار ٦١/٢٢٩).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/61/L.41/Rev.1، المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي: أسباب الصراعات في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها“. وأود أن أعلن أنه بعد تقديم مشروع القرار، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/61/L.41/Rev.1: ألمانيا، أيرلندا، أوكرانيا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، رومانيا، السويد، فرنسا، فنلندا، كرواتيا، كندا، هولندا. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/61/L.41 /Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/61/L.41/Rev.1 (القرار ٦١/٢٣٠).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البندين الفرعيين (أ) و (ب) من البند ٦٢ من جدول الأعمال والبند ٦٢ في مجموعه؟

تقرر ذلك.

البند ١١٣ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع المقرر A/61/L.52

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/61/L.52، المعنون ”استعراض الولايات“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر A/61/L.52؟

اعتمد مشروع المقرر (A/61/L.52).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): فيما يتصل بموضوع استعراض الولايات، يذكر الأعضاء أنه، خلال عام ٢٠٠٦، أجرى السفير ديفيد كوني، من أيرلندا، والسفير منير أكرم، باكستان، مناقشات ومفاوضات معقدة في سياق المشاورات غير الرسمية. وباسم الجمعية العامة، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن خالص الشكر لكل منهما على قيادته المقتدرة. وأنا على اقتناع بأن أعضاء الجمعية يشاطرونني الإعراب عن خالص تقديرنا لهما.

وبسبب ارتباطات أخرى، أبلغني السفير أكرم بأنه لن يتمكن من الاستمرار رئيسا مشاركا. ولذلك أود أن أبلغ الأعضاء بأني طلبت من السفير افتخار أحمد شودري، من بنغلاديش، بأن يعمل ابتداء من العام المقبل رئيسا مشاركا للمشاورات غير الرسمية. وقد تكرم بقبول القيام بذلك.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في شرح مواقفهم بشأن المقرر الذي اتخذ من فوره.

السيد عفيفي (مصر) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم أعضاء الفريق المشترك لحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين. ويتعلق هذا البيان باعتماد مشروع المقرر المعنون ''استعراض الولايات''.

واسمحوا لي، بادئ ذي بدء، باسم أعضاء الفريق المشترك لحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين، أن أعرب عن امتناننا للجهود الحثيثة والناجحة التي تبذلوها، سيدتي الرئيسة، لتيسير عمل الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

وفي سياق مقررنا اليوم المتصل بتمديد عملية استعراض الولايات حتى نهاية الدورة الحالية للجمعية، يود الفريق المشترك أن يكرر موقفه الثابت، الذي تمسك به منذ بداية العملية. ونعتقد أن استعراض الولايات فرصة فريدة لتعزيز الأمم المتحدة وزيادة فعاليتها. وفي ذلك السياق، أعرب أعضاء الفريق عن استعدادهم للمشاركة في عملية استعراض الولايات التي يزيد عمرها على خمسة أعوام ولم تجدد – بغية معالجة بعض الهدر والتبذير المنتشرين في منظومة الأمم المتحدة.

وبعد انتهاء هذه المرحلة، التي أدى الفريق خلالها دورا رياديا وبنّاء، وافق الفريق على المشاركة في المرحلة الثانية من العملية، وذلك لتجديد ولايات أقدم من خمسة أعوام ولم تجدد، وذلك بروح المرونة والمسؤولية وبغرض بلوغ أهداف المنظمة ومقاصدها.

ولكن أعضاء المجموعة أكدوا، في سياق الجلسة العامة غير الرسمية التي عقدت في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، على أن مشاركتهم في هذه المرحلة من العملية ستحكمها مبادئ توجيهية معينة؛ وهذا الأمر لم تطعن فيه أي من المجموعات الأخرى أو الدول الأعضاء. وتلك المبادئ التوجيهية، التي ستحكم أيضا مشاركة المجموعة في العملية إلى نهاية الدورة الحادية والستين، هي كما يلي.

أولا، أن يتم الاضطلاع بالممارسة بطريقة تتسم بالشفافية ومفتوحة وشاملة لجميع الأطراف وتحترم المساواة بين الدول الأعضاء، على النحو الوارد في الميثاق. ثانيا، يتمثل هدف الممارسة في تعزيز برنامج عمل المنظمة، بما في ذلك من خلال تقديم موارد مالية وبشرية إضافية عند الاقتضاء. ثالثا، إن استعراض الولايات ليس عملية لخفض التكاليف ولا يهدف إلى تخفيض مستويات ميزانية المنظمة. رابعا، ينبغي لجميع القرارات المتعلقة بهذه الممارسة أن تستند بالدرجة الأولى إلى مبدأ توافق الآراء، بدون إخلال بالنظام الداخلي للجمعية العامة فيما يتعلق باتخاذ القرار. خامسا، إن الولايات الحساسة سياسيا – التي تشمل الولايات في مجالات صون السلام والأمن الدوليين والتنمية والفئات الأخرى – تقع خارج نطاق هذه الممارسة، وينبغي عدم إنهاء أي ولاية إلا بموافقة الأطراف المعنية.

سادسا، يقتصر نطاق الممارسة على الولايات التي استمرت أكثر من خمسة أعوام لدى اعتماد نتائج مؤتمر القمة العالمي الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. سابعا، ينبغي إعادة توجيه أي موارد قد يتم تحريرها من استعراض الولايات إلى مجال المسألة نفسها، ما لم تتفق الدول الأعضاء على خلاف ذلك. ثامنا، ينبغي أن يمثل الفريق العامل غير

الرسمي على مستوى الخبراء الآلية المناسبة للاضطلاع باستعراض موضوعي للولايات، وأن يقدم تقريرا للفريق العامل غير الرسمي التابع للجمعية العامة. وفي الاضطلاع بهذه المهمة، فإن على الفريق العامل على مستوى الخبراء أن يكلف اللجان الرئيسية للجمعية بإجراء استعراض موضوعي للولايات التي تقع في نطاق مجال سلطة كل لجنة من اللجان الرئيسة.

تاسعا، ينبغي أن تختتم ممارسة استعراض الولايات قبل نهاية عام ٢٠٠٦، وفقا للأحكام ذات الصلة من نتائج مؤتمر القمة العالمي، ما لم تقرر الجمعية خلاف ذلك، كما هو الحال اليوم. وأخيرا، فان مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مدعوان إلى إتباع نفس المبادئ التي أشرت إليها في عمليات استعراض الولايات الخاصة بكل منهما.

إن الفريق المشترك لحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ٧٧ والصين على استعداد لمواصلة العمل بصورة فعالة وبناءة في سياق عملية استعراض الولايات، طالما أن هناك فهما مشتركا يأخذ بعين الاعتبار مصالح وشواغل جميع الدول الأعضاء وطالما كان الهدف النهائي هو تعزيز فعالية المنظمة وزيادة قدرتها على التصدي للتحديات التي تواجهها، بدلا من محاولة تخفيض نفقاتها وتخفيض مستوى ميزانيتها.

وتود المجموعة أن يعمم هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة.

السيد موكاي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): ترحب اليابان بقرار مواصلة عملية استعراض الولايات خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. وبالتالي نود أن نشكر السيدة هيا راشد آل خليفة، رئيسة الجمعية العامة، فضلا عن مكتبها، والأمانة العامة والرئيسين المشاركين – السفيرين منير أكرم ممثل باكستان والسفير ديفيد كوني ممثل أيرلندا – ووفديهما، فضلا عن الوفود الأخرى، على جهودهم للمضي قدما بالعملية.

إن وفدي على استعداد للعمل بالترافق معكم، سيدتي الرئيسة، ومع الرئيسين المشاركين للعام المقبل – السفير افتخار أحمد شودري ممثل بنغلاديش والسفير ديفيد كوني ممثل أيرلندا – وأيضا مع الوفود الأخرى، بشأن هذه الممارسة في العام المقبل، على أساس التقرير المرحلي الذي أعده الرئيسان المشاركان للفريق غير الرسمي التابع للجمعية العامة عن استعراض الولايات في رسالتهما المؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم هذه المرحلة من نظرها في البند ١١٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/61/413)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية، في جلستها العامة ٧٩ المعقودة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أرجأت النظر في مشروع القرار الذي أوصت به لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار في الفقرة ٨ من تقريرها، بغية توفير الوقت للنظر في التعديلات الشفوية المقترحة.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية ليتولى عرض تعديل على مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الرابعة في تقريرها.

السيد الجعفري (سوريا) (تكلم بالانكليزية): لقد أجرى أعضاء اللجنة الخاصة بإنهاء الاستعمار مشاورات مع الاتحاد الأوروبي بشأن التعديلات التي اقترح الاتحاد الأوروبي إدخالها على الفقرتين ١٢ و ١٣ من مشروع القرار بشأن تنفيذ الوكالات المتخصصة لإعلان إنهاء الاستعمار، الوارد في الفقرة ٨ من تقرير اللجنة الوارد في الوثيقة A/61/413.

وفي ذلك الصدد، توصلنا إلى اتفاق بشأن الصياغة المعدلة. وبناء على ذلك، فان الفقرة ١٢ ستنص الآن على ما يلي

”ترحب باتخاذ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لقرارها ٥٧٤ (د - ٢٧) المؤرخ ١٦ أيار/مايو ١٩٩٨، الذي تدعو فيه إلى إنشاء آليات لتمكين الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي هي أعضاء منتسبة في اللجنة من المشاركة في الدورات الاستثنائية للجمعية العامة، رهنا بالنظام الداخلي للجمعية، من أجل استعراض وتقييم تنفيذ خطط عمل مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية التي كانت الأقاليم قد شاركت فيها أصلا بصفة مراقب، والمشاركة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية، وتحيط علما بقرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٥٩٨ (د - ٣٠) المؤرخ ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤، بشأن المسألة“.

وتستبقى الفقرة ١٣ بصيغتها الأصلية التي اعتمدتها بها اللجنة الرابعة.

وبناء على ذلك، أود أن أتولى عرض ذلك التغيير المتفق عليه في النص بصيغته المعدلة، مع فهم أن التعديل الشفوي المقترح في الجلسة ٧٩ لم يعد ضروريا بعد الآن.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تولى ممثل الجمهورية العربية السورية عرض تعديل شفوي على مشروع القرار الوارد في الفقرة ٨ من التقرير (A/61/413) للجنة الرابعة. ووفقا للمادة ٩٠ من النظام الأساسي، ستبت الجمعية أولا في التعديل الشفوي الذي قدمه ممثل الجمهورية العربية السورية. هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في أن تعتمد التعديل الشفوي الذي قدمه ممثل الجمهورية العربية السورية؟

اعتمد التعديل الشفوي.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نظرا لأن التعديل الشفوي على مشروع القرار قد تم اعتماده، سنشرع الآن في البت في مشروع القرار الوارد في الفقرة ٨ من تقرير اللجنة الرابعة الوارد في الوثيقة A/61/413، بصيغته المعدلة شفويا. طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، أستراليا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا-بيساو، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كينيا،

الكويت، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، بالاو، بنما، باراغواي، بيرو، قطر، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تيمور - ليشتي، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فترويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليبريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، مولدوفا، موناكو، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، الإتحاد الروسي، سان مارينو، صربيا ، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

اعتمد مشروع القرار، بصيغته المعدلة شفويا، بأغلبية ١٠٠ صوت مقابل صوت واحد، مع امتناع ٥٢ عضوا عن التصويت (القرار ٦١/٢٣١).

[بعد ذلك، أبلغت وفود الجمهورية الدومينيكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين وتوغو الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.]

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الكلام تعليلا للتصويت على القرار الذي اتخذ من فوره.

السيدة برازير (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): ترحب المملكة المتحدة بمشاركة الأعضاء المنتسبين إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الاجتماعات ذات الصلة للأمم المتحدة. وفي الواقع، فان وفود المملكة المتحدة إلى عدد من الاجتماعات التي عقدت مؤخرا، بما في ذلك اجتماعات استعراض بيجين بعد عشر سنوات واللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، شملت ممثلين من الأعضاء المنتسبين إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومع ذلك، ترى المملكة المتحدة أنه ينبغي أن تتم مشاركة الأعضاء المنتسبين إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال الوفود الرسمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بدلا من مشاركتهم بوصفهم كيانات منفصلة. وما زالت المملكة المتحدة تفسر قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٥٧٤ (د-٢٧) على ذلك النحو.

السيد ميلر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): لقد صوتت الولايات المتحدة معارضة للقرار ٦١/٢٣١. ونحن نوافق من حيث المبدأ على أنه يمكن لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة أن

تقدم بشكل مفيد الدعم إلى الأقاليم التي ليست أعضاء في الأمم المتحدة، طالما أن القوانين والسياسات المحلية للدولة القائمة بإدارة الإقليم تسمح بتقديم ذلك الدعم من الأمم المتحدة.

ولكن الولايات المتحدة تعتبر أن من غير المناسب ربط عمل الوكالات المتخصصة بالإعلان أو بمسألة الشعوب المستعمرة. وتعارض الولايات المتحدة بوجه خاص الأحكام الواردة في القرار التي تقدم توصيات فيما يتعلق بمشاركة الأقاليم في أنشطة الأمم المتحدة وهيئاتها. فالدولة القائمة بإدارة الإقليم، وليس الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، هي التي تتحمل المسؤولية عن اتخاذ القرار بشأن طابع مشاركة إقليمها ، إن كانت هناك أي مشاركة.

وبموجب دستور الولايات المتحدة، تتحمل الحكومة الاتحادية المسؤولية الوحيدة عن إدارة العلاقات الخارجية للولايات المتحدة، وذلك يشمل العلاقات الخارجية التي تتصل بالأقاليم التابعة للولايات المتحدة. وهذه الترتيبات ظلت مقبولة لتلك الأقاليم.

وبالنسبة للولايات المتحدة، يبدو مصطلح "غير المتمتع بالاستقلال الذاتي" ذاته غير مناسب للأقاليم القادرة على وضع دساتيرها وانتخاب موظفيها العامين ، ولديها تمثيل في واشنطن، العاصمة، وتختار نهجها الاقتصادي. وكانت الولايات المتحدة مساندة بشكل كامل حينما اختارت البلدان الاستقلال، وكانت فخورة بالترحيب بها بوصفها شركاء متساوين وذوي سيادة. ومع ذلك، في حالة الأقاليم التي لم تختار الاستقلال، فان الولايات المتحدة ساندت أيضا حق الشعوب في تلك الأقاليم في الحكم الذاتي الكامل، بما في ذلك الحق في الاندماج وفي الانتساب الحر. وتناشد الولايات المتحدة جميع الدول الأعضاء احترام الخيارات التي يتخذها مواطنو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

وأخيرا، تود الولايات المتحدة أن تبين أن مقدمي مشروع القرار، بإدراج الفقرة ١٣، تجاهلوا القرارات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو جهاز رئيسي للأمم المتحدة، وهيئته الفرعية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نظرا لأن هاتين الهيئتين التابعتين للأمم المتحدة رفضتا اعتماد القرار الوارد في تلك الفقرة، للعديد من الأسباب التي ذكرناها بالفعل.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ٣٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في جميع تقارير لجنة المسائل السياسة الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) المعروضة عليها.

ستنظر الجمعية في التقارير المتبقية للجنة الثالثة، عن بندي جدول الأعمال ٦٧ (ج) و٦٨، فضلا عن تقارير اللجنة الخامسة، حالما تختتم اللجنة الخامسة أعمالها. وبالتالي اقترح تعليق الجلسة.

عُلقت الجلسة الساعة ١٦/٣٥ واستؤنفت الساعة ٢٢/١٠.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تتناول الجمعية العامة الآن ما تبقى من تقارير اللجنة الثالثة بشأن البند الفرعي (ج) من البند ٦٧ من جدول الأعمال والبند ٦٨ من جدول الأعمال. وبعد ذلك، تتناول تقارير اللجنة الخامسة بشأن البنود ١١٥؛ و ١١٦، بالترافق مع ١١٧؛ ١١٨؛ ١٢٠؛ ١٢١؛ ١٢٢؛ ١٢٤؛ ١٢٥؛ ١٢٦؛ ١٢٩؛ ١٣٠؛ ١٣١؛ و٤٧ بالترافق مع ١١٣؛ ١١٦؛ ١١٧؛ ١٢٢؛ ١٢٣؛

١٣٢؛ ١٤٧؛ و١٤٩؛ و ٤٧ بالترافق مع ١١٣، ١١٦، ١١٧، ١٢٢، ١٢٣،؛ ١٣٢و ١٤٩ و ١٣٤؛ و ١٣٩؛ ١٥١؛ ١٤٤ (ب)؛ ١١٧؛ ١١٦ من جدول الأعمال.

وبما أنه ليس هناك أي اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير هاتين اللجنتين المعروضة على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): ستقتصر البيانات إذن على تعليلات التصويت. ومواقف الوفود بشأن توصيات هاتين اللجنتين تم توضيحها في اللجنتين وهي مدرجة في محضريهما الرسميين ذوي الصلة.

وأود أن أُذكِّر الأعضاء بأن الجمعية العامة وافقت، بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، على أن

> ''تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين يُنظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفاً عن تصويته في اللجنة''.

وأود أن أذكِّر الوفود بأنه، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ أيضا، تقتصر البيانات التي يُدلى بها تعليلا للتصويت على عشر دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نبدأ البت في التوصيات الواردة في تقريري اللجنة الثالثة والجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنتبع في البت في مشاريع القرارات نفس الطريقة التي اتُبعت في اللجنتين، ما لم نُخطر بخلاف ذلك مسبقاً. وهذا يعني أنه حين يجرى تصويت منفصل أو مسجل، سنفعل نفس الشيء. ويحدوني الأمل أيضا في أن نعتمد بدون تصويت التوصيات التي اعتمدت بدون تصويت في لجانها الخاصة بها.

البند ٦٧ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها

(ج) حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين

تقرير اللجنة الثالثة (A/61/443/Add.3)

تقرير اللجنة الخامسة (A/61/666)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نشرع الآن في البت في مشروع القرار الثاني الذي أوصت به اللجنة الثالثة في الفقرة ٧٠ من تقريرها. ومشروع القرار الثاني معنون ''حالة حقوق الإنسان في ميانمار''. و تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار صدر بوصفه الوثيقة A/61/666، باللغة الانكليزية فقط.

وأعطي الكلمة الآن لممثلة فنلندا.

السيدة بوجانكوكا (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): أود إخطار الأمانة العامة بالحاجة إلى إدخال تصويب تقني على تغيير قام به المحررون. وينبغي إدخال هذا التصويب لجعل مشروع القرار الثاني على النحو المعروض به في تقرير اللجنة الثالثة الوارد في الوثيقة A/61/443/Add.3 يتماشى مع النص الذي اعتمدته الجنة بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار (A/C.3/61/L.38/Rev.1). في الفقرة ٢ (أ) من المنطوق، مباشرة بعد عبارة ''القوميات العرقية في ميانمار''، يستعاض عن عبارة ''على نحو خاص''، بعبارة ''بما في ذلك''. وبالتالي ينبغي أن يكون نص الفقرة ٢ (أ)، على الصيغة التي اعتمدها في الأصل اللجنة الثالثة في القرار A/C.3/61/L.38/Rev.1، كما يلي:

”الانتهاك المنهجي المستمر لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعب ميانمار، على النحو المبين في القرار ٢٣٣/٦٠ والقرارات السابقة للجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان وكذلك تقارير المقرر الخاص ومنظمة العمل الدولية، بما فيها التمييز والانتهاكات التي يتعرض لها الأشخاص الذين ينتمون إلى القوميات العرقية في ميانمار، بما في ذلك أعمال القتل التي تتم خارج نطاق القضاء، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي..." وبقية الفقرة تكون عل الصيغة التي ترد بها في التقرير.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل ميانمار.

السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر ممثلة الاتحاد الأوروبي على تلاوة نص هذا التعديل التقني، غير أنني أود أن أتأكد من أن النص هو النص ذاته الذي اعتمدته اللجنة الثالثة. وبالتالي، أود أن أطلب إلى الأمانة العامة أن تتحقق وتتأكد من أن الأمر كذلك فعلا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): لقد أحطنا علما بطلب ممثل ميانمار. ونبت الآن في مشروع القرار الثاني، بصيغته المصوبة شفويا. وقد طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بلجيكا، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، بوروندي، كندا، شيلي، الكونغو، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، الكويت، لاتفيا، لبنان، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، مولدوفا، موناكو، المغرب، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، بالاو، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، المملكة العربية السعودية، صربيا ، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور – ليشتي، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي

المعارضون:

الجزائر، أذربيجان، بنغلاديش، بيلاروس، بروني دار السلام، كمبوديا، الصين، كوبا، مصر، غينيا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ميانمار، باكستان، الإتحاد الروسي، السودان، الجمهورية العربية السورية، أوزبكستان، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فييت نام، زمبابوي

الممتنعون عن التصويت:

أنتيغوا وبربودا، البحرين، بربادوس، بليز، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إثيوبيا، فيجي، غانا، غينيا – بيساو، غيانا، جامايكا، الأردن، كينيا،

قيرغيزستان، ملاوي، مالي، موريتانيا، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، النيجر، الفلبين، قطر، رواندا، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب افريقيا، سري لانكا، سورينام، سوازيلند، تايلند، ترينيداد وتوباغو، الإمارات العربية المتحدة، اليمن، زامبيا

اعتُمد مشروع القرار الثاني، بصيغته المصوبة شفويا، بأغلبية ٨٢ صوتا مقابل ٢٥، مع امتناع ٤٥ عضوا عن التصويت (القرار ٦١/٢٣٢)

[بعد ذلك أبلغ وفد الكونغو الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت معارضا مشروع القرار، وأبلغت وفود أنغولا، وإريتريا، والكويت الأمانة العامة بأنها كانت تنوي الامتناع عن التصويت.]

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند الفرعي (ج) من البند ٦٧ من جدول الأعمال، ونظرها في بند جدول الأعمال ٦٧ في مجموعه؟

تقرر ذلك.

البند ٦٨ في جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس حقوق الإنسان

تقرير اللجنة الثالثة (A/61/448 و Corr.2)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الثالثة في الفقرة ٢٩ من تقريرها. مشروع المقرر معنون ”تقرير مجلس حقوق الإنسان“. نبت الآن في مشروع المقرر. هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الثالثة؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٦٨ من جدول الأعمال.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في جميع تقارير اللجنة الثالثة.

تقارير اللجنة الخامسة

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في تقارير اللجنة الخامسة عن بنود جدول الأعمال ١١٥؛ ١١٦ و ١١٧؛ ١١٨؛ ١٢٠؛ ١٢١؛ ١٢٢؛ ١٢٤؛ و ١٢٥؛ ١٢٦؛ ١٢٩؛ ١٣٠؛ ١٣١؛ و ٤٧ بالترافق مع ١١٣ و ١١٦ و ١١٧ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٣٢ و ١٤٧ و ١٤٩؛ و ٤٧ بالترافق مع ١١٣ و ١١٦ و ١١٧ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٣٢ و ١٤٩؛ ١٣٤؛ ١٣٩؛ ١٥١؛ ١٤٤ (ب)؛ ١١٧ و ١١٦.

أرجو من السيد دييغو سيمانكاس ممثل المكسيك، مقرر اللجنة الخامسة، أن يتولى في بيان واحد عرض تقارير اللجنة الخامسة المعروضة على الجمعية.

السيد سيمانكاس (المكسيك) مقرر اللجنة الخامسة (تكلم بالإسبانية): يشرفني، مساء هذا اليوم، أن أعرض على الجمعية العامة تقارير اللجنة الخامسة التي تتضمن توصيات بشأن المسائل التي تتطلب اتخاذ تدابير خلال الجزء الرئيسي للدورة الحادية والستين للجمعية.

لقد اجتمعت اللجنة الخامسة في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وعقدت ٣٧ جلسة عامة، وأكثر من ٦٠ من المشاورات غير الرسمية والعديد من ”المشاورات غير الرسمية المغلقة“. وأجرت اللجنة مشاورات واسعة بشأن المسائل المعروضة عليها واعتمدت جميع توصياتها بدون تصويت، باستثناء التوصيات المتصلة بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والتوصيات المتصلة

بعدد من الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية. وبالتالي، يشرفني أن أتولى عرض التقرير الموجز التالي عن أعمال اللجنة الخامسة.

فالبند ١١٥ من جدول الأعمال معنون ”التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات“. ويرد تقرير اللجنة عن ذلك البند في الوثيقة A/61/631، التي توصي اللجنة في الفقرة ٧ منها الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

وفي إطار البند ١١٦ من جدول الأعمال، المعنون ”استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة“، والبند ١١٧ من جدول الأعمال، المعنون ”الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧“، توصي اللجنة الجمعية، في الفقرة ٧ من تقريرها (A/61/652)، باعتماد مشروع قرار بشأن تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا. واعتمدت اللجنة مشروع القرار بدون تصويت.

وفي إطار البند ١١٨ من جدول الأعمال، المعنون ”تخطيط البرامج“، توصي اللجنة الجمعية، في الفقرة ٨ من تقريرها (A/61/653)، باعتماد مشروع قرار بشأن تخطيط البرامج اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

وفي إطار البند ١٢٠ من جدول الأعمال، المعنون ”تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية“، توصي اللجنة الجمعية، في الفقرة ٦ من تقريرها (A/61/632)، باعتماد مشروع مقرر اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

وفي إطار البند ١٢١ من جدول الأعمال، المعنون ”خطة المؤتمرات“، توصي اللجنة الجمعية، في الفقرة ٧ من تقريرها (A/61/597)، باعتماد مشروع قرار اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

والبند ١٢٢ من جدول الأعمال معنون ”جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة“. وتقرير اللجنة الخامسة عن ذلك البند وارد في الوثيقة A/61/512/Add.1. وفي الفقرة ٦ من تقريرها، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

والبند ١٢٤ من جدول الأعمال معنون ”وحدة التفتيش المشتركة“. ويرد تقرير اللجنة عن ذلك البند في الوثيقة A/61/654. اعتمدت اللجنة مشروع القرار الموصى به في الفقرة ٦ من التقرير بدون تصويت.

وفي إطار البند ١٢٥ من جدول الأعمال، المعنون ”النظام الموحد للأمم المتحدة“، توصي اللجنة الجمعية، في الفقرة ٨ من تقريرها (A/61/663)، باعتماد مشروع قرار اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

والبند ١٢٦ من جدول الأعمال معنون ”نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة“. وتقرير اللجنة الخامسة عن ذلك البند وارد في الوثيقة A/61/664. ومشروع القرار الذي أوصي به في الفقرة ٩ من التقرير اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

والبند ١٢٩ من جدول الأعمال معنون ”تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤“. وفي الفقرة ٦ من التقرير، توصي اللجنة الجمعية باعتماد مشروع قرار اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

والبند ١٣٠ من جدول الأعمال معنون ”تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات

الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١''. وتقرير اللجنة عن ذلك البند وارد في الوثيقة A/61/656. وفي الفقرة ٦ من التقرير، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار اعتمدته اللجنة بدوت تصويت.

والبند ١٣١ من جدول الأعمال معنون ''جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام''. وتقرير اللجنة عن ذلك البند وارد في الوثيقة A/61/665. وفي الفقرة ٦ من التقرير، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

وفيما يتعلق ببنود جدول الأعمال ٤٧ و ١١٣ و ١١٦ و ١١٧ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٣٢ و ١٤٧ و ١٤٩، بشأن إدارة الموارد البشرية، توصي اللجنة، في الفقرة ٦ من تقريرها (A/61/659)، الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

وبالنسبة لبنود جدول الأعمال ٤٧ و ١١٣ و ١١٦ و ١١٧ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٣٢ و ١٤٩، بشأن استعراض شامل للإدارة والرقابة داخل الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، توصي اللجنة، في الفقرة ٨ من تقريرها (A/61/658)، باعتماد مشروع القرار الأول، بشأن الإدارة والرقابة، ومشروع القرار الثاني، بشأن إصلاح نظام الشراء. وكلا مشروعي القرارين اعتمدهما اللجنة بدون تصويت.

وفيما يتعلق بمشاريع الاقتراحات بشأن تمويل عمليات حفظ السلام، أود أن أبلغ الجمعية العامة بأنه، باستثناء الاقتراح المقدم في إطار بند جدول الأعمال ١٤٤ (ب)، المعنون ''تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط: قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان''، اعتمدت اللجنة جميع مشاريع الاقتراحات بدون تصويت.

تقارير اللجنة الخامسة مقدمة في إطار بنود جدول الأعمال التالية: ١٣٤، المعنون ''تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار'' (A/61/621)؛ و ١٣٩، المعنون ''تمويل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا'' (A/61/617)؛ و ١٥١، المعنون ''تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي'' (A/61/644).

تقرير اللجنة الخامسة في إطار البند ١٤٤ (ب) من جدول الأعمال، المعنون ''تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط: قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان''، يرد في الوثيقة A/61/657. وقد قررت اللجنة لدى نظرها في مشروع القرار الموصى به في ذلك التقرير، استبقاء الفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار والفقرات ٤ و ٥ و ٢١ من منطوق مشروع القرار في تصويت مسجل واحد بأغلبية ٩٣ صوتا مقابل ٦ أصوات، مع امتناع ٤٧ عضواً عن التصويت. وفي الفقرة ٩ من التقرير، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار في مجموعه، الذي اعتمدته اللجنة في تصويت مسجل بأغلبية ١٤٢ صوتا مقابل ٤ أصوات، مع امتناع عضو واحد عن التصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١١٧ من جدول الأعمال، المعنون ''الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧''، توصي اللجنة، في الفقرة ٦ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/61/592/Add.1، الجمعية باعتماد مشروع قرار بشأن المخطط العام لتجديد مباني المقر، اعتمدته اللجنة بدون تصويت. وفي الفقرة ٣٧ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/61/592/Add.2، توصي اللجنة باعتماد مشروعي قرارين ومشروعي مقررين.

مشروع القرار الأول يتعلق بالمسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ومشروع القرار الثاني يتصل بالاعتمادات المنقحة لميزانية فترة السنتين

٢٠٠٦-٢٠٠٧، وبالإيرادات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وبتمويل الاعتمادات لعام ٢٠٠٧. ومشروع المقرر الأول يتناول صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، ومشروع المقرر الثاني يتناول الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على التوصيات الواردة في مشروع القرارA/C.5/61/L.15. وجميع مشاريع الاقتراحات اعتمدها اللجنة بدون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١١٦ من جدول الأعمال، المعنون ''استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة''، توصي اللجنة، في الفقرة ٨ من تقريرها (A/61/667)، الجمعية باعتماد مشروع قرار بشأن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأيضا، في الفقرة ٩ من التقرير نفسه، توصي اللجنة باعتماد مشروع المقرر المتعلق بالمسائل المرجأة للنظر فيها مستقبلا. واعتمدت اللجنة كلا الاقتراحين بدون تصويت.

البند ١١٥ في جدول الأعمال

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

تقرير اللجنة الخامسة (A/61/631)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٧ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦١/٢٣٣).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١١٥ من جدول الأعمال.

البندان ١١٦ و ١١٧ من جدول الأعمال

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

تقرير اللجنة الخامسة (A/61/652)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٧ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار، المعنون ''تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا''. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦١/٢٣٤).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ١١٦ و ١١٧ من جدول الأعمال.

البند ١١٨ من جدول الأعمال

تخطيط البرامج

تقرير اللجنة الخامسة (A/61/653)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٨ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦١/٢٣٥).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١١٨ من جدول الأعمال.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال

تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية

تقرير اللجنة الخامسة (A/61/632)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. نبتّ الآن في مشروع القرار المعنون ”حالة منظومة الأمم المتحدة من حيث الميزانية وحالتها المالية“. وقد اعتمدته اللجنة الخامسة بدون تصويت، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٠ من جدول الأعمال.

البند ١٢١ من جدول الأعمال

خطة المؤتمرات

تقرير اللجنة الخامسة (A/61/597)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٧ من تقريرها. نبتّ الآن في مشروع القرار. وقد اعتمدته اللجنة الخامسة بدون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٣٦/٦١).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢١ من جدول الأعمال.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/61/512)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. ونص مشروع القرار وارد حاليا في الوثيقة (A/C.5/61/L.38). نبتّ الآن في مشروع القرار. وقد اعتمدته اللجنة الخامسة بدون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٣٧/٦١).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أُعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يودون الكلام لشرح موقف وفودهم بشأن القرار الذي اعتمد للتو.

السيد غرونبرغ (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

إن الاتحاد الأوروبي مناصر قوي للأمم المتحدة، وللمُثل والمبادئ التي تنادي بها. كما أنه يدعم مبدأ توافق الآراء، الذي يعتبر أساسيا لقراراتنا بشأن مسائل الميزانية في اللجنة الخامسة. وهو إذ يأخذ ذلك في اعتباره، ينضم إلى توافق الآراء بشأن جدول الأنصبة المقرر.

إلا أنه في الوقت نفسه، ينبغي أن يكون واضحا للجميع أن الاتحاد الأوروبي اقترح إجراء تغييرات في المنهجية. وفي رأينا أن هناك سبلا أفضل وأكثر عدلا وتوازنا لتقاسم المسؤوليات المتعلقة بميزانية الأمم المتحدة فيما بين جميع الدول الأعضاء. فالوضع الراهن ليس مستداما على المدى البعيد.

لقد ذهبنا إلى المفاوضات بعقل منفتح، متطلعين إلى إجراء مناقشة. ونعترف بأننا لم نستطع إقناع الآخرين بأن يأخذوا شواغلنا في الحسبان. وإذ أخذت الجمعية العامة ذلك

ببالها، فإنها طلبت من لجنة الاشتراكات أن تستعرض المسألة وتقدم لنا بدائل للمنهجية، تعكس القدرة على الدفع.

وبما أن دور الأمم المتحدة في العالم آخذ في التنامي في السنوات الأخيرة، فإن ميزانيتها ازدادت بالمثل، ويبدو أنه من المرجّح لها أن تواصل ازديادها. والاتحاد الأوروبي، بوصفه أكبر المساهمين بالموارد، لديه مصلحة كبرى في ضمان إنفاق تلك الموارد بطريقة كفيّة وفعالة وشفافة. وفي هذا الصدد، سنواصل دعمنا الكامل لجهود الأمين العام لتحسين عمل المنظمة.

والميزانية المتنامية، بدورها ، تجعل الأمم المتحدة أكثر اعتمادا على دفع الاشتراكات في الوقت المناسب. وقد أظهر الاتحاد الأوروبي بثبات مسؤوليته في هذا الصدد، ونحن نناشد مجددا جميع الدول الأعضاء أن تفعل الشيء نفسه: أي أن تدفع الاشتراك كاملا، في الوقت المناسب وبدون شروط.

ونود أن نقدم شكرنا إلى جميع شركائنا. ومع أننا نتناقض أحيانا في المفاوضات، فإننا جميعا نتقاسم القلق على مستقبل هذا الكوكب. ونحن بتوصلنا إلى اتفاق اليوم، قد جعلنا من الممكن لهذه الهيئة العالمية أن تواصل عمليها الذي نعتبره، كاتحاد أوروبي، عملا شديد الخصوصية والأهمية. وإننا ممتنّون لذلك، ونود أن نتمنى لجميع الوفود كل الخير بمناسبة الأعياد.

السيدة لوك (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين عن البند ١٢٢ من جدول الأعمال، المعنون ”جدول الأنصبة المقرر لقسمة نفقات الأمم المتحدة“.

إن الجمعية باتخاذها القرار ٢٣٧/٦١، المتعلق بجدول الأنصبة المقررة للسنوات من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩، تكون قد أكدت مجددا أن مبدأ القدرة على الدفع يبقى المعيار الأساسي في تقرير كيفية قسمة نفقات المنظمة بين دولها الأعضاء. ومجموعة الـ ٧٧ والصين تؤيد توافق الآراء هذا، وتظل مستعدة لضمان تلقي المنظمة التمويل الكافي والمتوقع، لتتمكن من أن تنفذ بنجاح الولايات العديدة التي أوكلتها إليها الدول الأعضاء. والنتيجة الختامية لا تعكس بعض شواغل البلدان النامية، لكننا نعتقد أنها نتيجة ختامية جيدة للمنظمة.

وتود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تشكر المنسّق، السيد مرتضى مير محمد، على الطريقة التي قاد بها أعضاء اللجنة الخامسة أثناء المفاوضات. ونود كذلك أن نشكر شركاءنا المفاوضين على الطريقة البناءة التي أجريت بها المفاوضات. وتقدر المجموعة أيضا المساعدة الفائقة التي تلقتها اللجنة الخامسة من رئيس لجنة الاشتراكات والأمانة العامة.

والمفاوضات بشأن جدول الأنصبة المقررة تحدّ تقليدي، وقد واجهت الدول الأعضاء قرارات صعبة جدا أحيانا. لكن مجموعة الـ ٧٧ والصين مرتاحة إلى أن المفاوضات كانت شفافة، وأنها جرت بروح التسوية، وأن كل المجموعات والوفود المفاوضة أظهرت نية طيبة طوال فترة التفاوض. وهذا ما مكّن اللجنة من التوصل إلى قرار بتوافق الآراء. كما أننا نقدر الدعم العظيم الذي قدمتوه، سيدتي الرئيسة، انتم ومكتبكم أثناء المفاوضات.

وبالعودة إلى القرار، ترحب مجموعة الـ ٧٧ والصين بتأكيده مجددا على أن تحديد جدول الأنصبة المقررة سيبقى من حق الجمعية العامة. كما يؤكد التقرير من جديد أن لجنة الاشتراكات هيئة تقنية، وأنه ينبغي توجيهها بقرارات الجمعية العامة وأحكام نظامها الداخلي ذات الصلة، لدى نظرها في عناصر المنهجية المستقبلية. ونرحّب أيضا بالتأكيد مجددا على أن جدول الأنصبة ينبغي أن يبقى انعكاسا للمبدأ الأساسي، وهو القدرة على الدفع. ولتحقيق ذلك، نود أن نعلن موقفنا

إزاء عدد من المبادئ الأساسية المتصلة بعناصر منهجية جدول الأنصبة المقررة.

أولا، إن مجموعة الـ ٧٧ والصين ترى أن العنصر الأساسي الذي يضر بتطبيق مبدأ القدرة على الدفع ويشوِّهه هو السقف المحدد. فذلك مخالف لقصد الجمعية العامة حين اتفقت على تحديد نصيب أقصى مقرر للمساهم الرئيسي: أي أن تطبيق السقف المحدد ينبغي ألاّ يشوّه مبدأ القدرة على الدفع. إنه أيضا يلقي عبئا غير منصف على بقية الأعضاء.

ولعلنا نتذكر أن سبب خفض السقف بنسبة ٢٢ في المائة، بموجب قرار الجمعية العامة ٥/٥٥ جيم، كان لتسهيل دفع المساهمات والمتأخرات المستحقة من جانب المتبرع الرئيسي، مما يحسِّن الوضع المالي للأمم المتحدة. والقرار المتخذ بتوافق الآراء عام ٢٠٠٠ استند إلى التفاهم على أن مبرر طلب الخفض سيحظى بالاحترام. وترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن الاتفاقية التي تم التوصل إليها عام ٢٠٠٠ ما زالت جديرة بالاحترام من جانب المساهم الرئيسي، وأنه بذلك سيتحتم على الجمعية العامة مواصلة القيام بالاستعراض الذي تقرر في الفقرة ٢ من قرارها ٥/٥٥ جيم. وعلى الرغم من معارضتنا للمحاولات الانفرادية لخفض السقف بطريقة مصطنعة، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين انضمت إلى توافق الآراء عام ٢٠٠٠، ثم انضمت إليه مرة أخرى الآن في عام ٢٠٠٦، من أجل السلامة المالية للمنظمة.

ثانيا، تود المجموعة أن تؤكد أن التعديل وفق انخفاض متوسط دخل الفرد جزء لا يتجزأ من منهجية الجدول التي استخدمتها المنظمة منذ إنشائها عام ١٩٤٨. ونحن نؤيد بقوة الحفاظ على ذلك التعديل كعنصر أساسي للمنهجية، وسنواصل معارضتنا لأي محاولات تستهدف تقويض مبدأ هذا التعديل وتطبيقه. وقد أقرّت الجمعية منذ البداية أنه ينبغي أن يؤخذ في الحسبان الدخل المقارن لكل فرد من السكان لتلافي تحديد أنصبة مقررة غير سوية ناتجة عن استخدام تقديرات مقارنة للدخل القومي. ولهذا، تعارض المجموعة إدخال معامل تدرّج متعدد، مما يعني تطبيق معيار مختلف على بعض البلدان النامية بشكل يتجاهل الأثر الذي تفرضه الأعداد الكبيرة من السكان على قدرة تلك البلدان على الدفع. وسنواصل معارضتنا للمحاولات الرامية إلى إلقاء العبء الناجم عن خفض السقف على كاهل البلدان النامية. فاقتراح معامل التدرج المتعدد لم يكن منصفا، وقد قوّض مبدأ القدرة على الدفع.

ثالثا، تتمسك مجموعة الـ ٧٧ والصين بموقفها القائل إن تسوية عبء الديون تشكِّل عاملا هاما في قدرة الدول الأعضاء على الدفع، وإنه ينبغي الحفاظ عليه كعنصر أساسي في منهجية الجدول القائمة على نهج المجموع الكلي للدين. وقد أثارت قلقنا محاولات البلدان المتقدمة النمو في هذا التفاوض إلغاء تعديل عبء الديون. ونود أن نسجِّل أننا لن نؤيد أي محاولات لتقويض أو تغيير هذا العنصر الحاسم في المنهجية.

ومجموعة الـ ٧٧ والصين يساورها القلق مجددا لأن عددا من الدول الأعضاء واجه زيادات كبيرة في أنصبته المقررة. وهذا ما جعلنا نتقدم باقتراح محدد يقضي باعتماد آلية تطبيق تدريجي بهدف إيجاد حل تقني لهذه المشكلة المتكررة والدائمة. ومع أننا نقدِّر الاستجابة الإيجابية التي قوبل بها اقتراحنا من بعض الوفود، فمن المؤسف أن الاقتراح لم يذكر في النتيجة الختامية لتوافق الآراء.

وأزيلت هذه الصعوبة أخيرا بإعادة توزيع النقاط المقدمة من الاتحاد الروسي، وبالتخفيف الذي قدمته بلدان نامية أخرى في مجموعة الـ ٧٧ والصين. وإننا نقدِّر هذه

اللفتة من الاتحاد الروسي ومن البلدان النامية الأخرى للإسهام في التخفيف.

لكن المجموعة تتوقع من لجنة الاشتراكات أن تركِّز على هذه المسألة، وأن تقدم اقتراحات لمعالجة هذه الزيادات عبر آلية تطبيق تدريجي، لتلافي إلقاء عبء إضافي على كواهل الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، التي تواجه زيادات كبيرة في معدلات الأنصبة المقررة عليها.

وفيما نحن نقترب من نهاية هذه الدورة، يشرفني أن أنقل إليكم، سيدتي الرئيسة، امتنان مجموعة الـ ٧٧ والصين على توجيهكم وقيادتكم الحكيمة. لقد وجهتمونا في أوقات بالغة الصعوبة، وبعثتم حسّ الشفافية في مداولاتنا. كما نود أن نحيِّي الدول الأعضاء في المجموعة على وحدتها ودعمها لجنوب أفريقيا أثناء فترة رئاستنا. وفي مواجهة المحاولات الرامية إلى إحداث انقسام بين البلدان النامية، مما شجعنا تضامن المجموعة والتزامها تجاه هذه المنظمة.

السيدة روث (ليختنشتاين) (تكلمت بالانكليزية): وفقا لأحكام جدول الأنصبة الجديد، سيزداد إسهام ليختنشتاين في ميزانية الأمم المتحدة بنسبة ٦٦ في المائة، ليصل إلى معدل نصيب مقرر قدره ٠,٠١ في المائة. وكان هذا المعدل قد حدد لليختنشتاين قبل عام ٢٠٠٠. وفي ذلك العام، أدى اعتماد الجدول الآلي الجديد آنذاك إلى خفض في معدلات الأنصبة المقررة على ليختنشتاين في السنوات المقبلة. ومع أن ليختنشتاين اعتبرت أن هذا المعدل لا يعكس بدقة قدرتها على الدفع، فقد قبلنا الجدول الجديد، لكننا في الوقت نفسه أكدنا مجددا توقعنا بأن يحدد نصيبنا بنسبة أعلى ومنذ ذلك الحين، دأبت ليختنشتاين على دفع الفرق بين المعدل السابق البالغ ٠,٠١ في المائة، والمعدل اللاحق البالغ ٠,٠٠٥ في المائة و ٠,٠٠٦ في المائة، على شكل تبرعات طوعية لكيانات وأنشطة مختلفة تابعة للأمم المتحدة، مع التركيز على البرامج الممولة من تبرعات طوعية، والتي نعتقد أنه ينبغي تمويلها من الميزانية العادية.

ويسرنا أن نرى أن معدل ليختنشتاين قد بلغ المستوى الذي اعتبرناه دائما ملائما للسنوات ٢٠٠٧-٢٠٠٩. والسبب في هذه الزيادة لا يعود إلى المنهجية المستخدمة، وإنما إلى توافر أرقام رسمية لم تكن متوافرة سابقا، حلّت محل تقديرات الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، التي كانت تستخدم سابقا. وفي ضوء هذا الوضع، ستتوقف ليختنشتاين عن دفع النوع المذكور أعلاه من التبرعات الإضافية. لكنها ستواصل دفع أنواع أخرى من التبرعات الطوعية.

السيد سيمانكاس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): إن وفد بلدي انضم إلى توافق الآراء بشأن مواصلة استخدام المنهجية الراهنة لوضع جدول الأنصبة المقررة، نظرا لالتزام المكسيك بضمان استمرار المضي قُدما بعمل الأمم المتحدة.

وكما تعلمون، اقترحت المكسيك منهجية لتحديد جدول الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء في المنظمة. وبالنظر إلى مواطن الضعف التي لا تزال موجودة في النظام الحالي، يأمل بلدي أن يؤخذ اقتراحه في الاعتبار مستقبلا. ومن الفوائد الأخرى لاقتراحنا، أن تلك المعادلة من شأنها أن توازن الانحرافات التي تضر بالبلدان النامية بصورة أساسية، لأنها تأخذ في الحسبان الفوارق القائمة بين مستويات الدخل القومي للدول الأعضاء، في نطاق الأطر التي اتفق عليها الأعضاء.

وفي السياق الأوسع لمناقشاتنا، طالبنا مرارا بجعل الأمم المتحدة في مستوى أحدث المستجدات، ومعبِّرة عن الوقائع الحقيقية لعالم اليوم. ويتعين أن ينطبق هذا أيضا على مسألة جداول الأنصبة المقررة. كما يتعين للاشتراكات أن

تكون انعكاسا دقيقا لمشاركة كل دولة عضو في السياق العالمي.

وبالموافقة على جدول الأنصبة المقررة لفترة السنوات الثلاث ٢٠٠٧-٢٠٠٩، رسّخت المكسيك موقعها بوصفها عاشر أكبر متبرع في العالم أجمع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النصيب المقرر على المكسيك هو الأكبر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: إن النصيب المقرر علينا أكثر من نصف مجموع الاشتراكات في منطقتنا.

ونعتقد أنه من المفيد الإشارة إلى ذلك لتأكيد الاهتمام الكبير لبلدي بضمان اتساق برامج منظومة الأمم المتحدة مع الأولويات المحددة بوضوح، ومع دورها الوظيفي الجلي والواضح من حيث مهامها، إلى جانب الشفافية في استخدام الموارد المالية، وضمان أن تصاغ الاقتراحات التي تؤثر على ميزانية المنظمة بالشمولية والمسؤولية اللازمتين.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٢٢ من جدول الأعمال.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال

وحدة التفتيش المشتركة

تقرير اللجنة الخامسة (A/61/654)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها، الآن نبت فيه. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦١/٢٣٨).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٢٤ من جدول الأعمال.

البند ١٢٥ من جدول الأعمال

النظام الموحد للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/61/663)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٨ من تقريرها. ويرد نص مشروع القرار، في الوقت الراهن، في الوثيقة A/C.5/61/L.27. الآن نبت في مشروع القرار المعنون ”النظام الموحد للأمم المتحدة: تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية“. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦١/٢٣٩).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٢٥ من جدول الأعمال.

البند ١٢٦ من جدول الأعمال

نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/61/664)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٩ من تقريرها. ويرد نص مشروع القرار، في الوقت الراهن، في الوثيقة A/C.5/61/L.29. الآن نبت في مشروع القرار. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦١/٢٤٠).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٢٦من جدول الأعمال.

البند ١٢٩ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

تقرير اللجنة الخامسة (A/61/655)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها، ونبت فيه الآن. واعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦١/٢٤١).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٢٩من جدول الأعمال.

البند ١٣٠ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

تقرير اللجنة الخامسة (A/61/656)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. الآن نبت في مشروع القرار. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦١/٢٤٢).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٣٠من جدول الأعمال.

البند ١٣١ من جدول الأعمال

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تقرير اللجنة الخامسة (A/61/665)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. ويرد نص مشروع القرار، في الوقت الراهن، في الوثيقة A/C.5/61/L.26. الآن نبت في مشروع القرار. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦١/٢٤٣).

الرئيسية (تكلمت بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣١ من جدول الأعمال.

البنود ٤٧ (تابع) **و ١١٣** (تابع) **و ١١٦ و ١١٧** (تابع) **و ١٢٢** (تابع) **و ١٢٣ و ١٣٢ و ١٤٧ و ١٤٩** (تابع) **من جدول الأعمال**

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانيين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

إدارة الموارد البشرية

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات

تقرير اللجنة الخامسة (A/61/659)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها.

الآن تبت الجمعية في مشروع قرار بعنوان ”إدارة الموارد البشرية“. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦١/٢٤٤).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): الآن أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي، الذي يرغب في التكلم تعليلا للموقف بشأن مشروع القرار الذي اعتمد قبل هنيهة.

السيد كوفالينكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يود الاتحاد الروسي أن يدلي بما يلي فيما يتعلق باتخاذ الجمعية العامة القرار ٦١/٢٤٤، المعنون ”إدارة الموارد البشرية“.

نحن نعتقد أن الجمعية العامة تمكنت من الاتفاق على قرار متوازن عموما ذي نهج بنَّاء للإصلاح في مجال الموارد البشرية، وبالتالي المساهمة في تعزيز نظام الإدارة في الأمم المتحدة بصورة عامة. بيد أننا نود الإعراب عن خيبة أملنا لعدم احتواء القرار على أحكام بشأن مسائل تتصل بحالات رفع الحصانة عن موظفي الأمم المتحدة من غير موظفي الأمانة العامة. ونؤكد على أن الوفد الروسي يرى أنه في الحالات التي نشأت فيما يتعلق برفع الحصانة عن تلك الفئة من الموظفين ، تجاهل الأمين العام الإجراءات التي أنشأها القرار ٥٦/٢٨٠، الذي وضع آلية لإجراء مشاورات بين الأمين العام والجمعية العامة بشأن مسائل تتصل برفع الحصانة عن موظفي الأمم المتحدة المنتخبين.

ومن دواعي دهشتنا البالغة أيضا منع وفود بعينها الجمعية من الحصول على معلومات من الأمين العام بشأن مسائل تتصل برفع الحصانة عن موظفي الأمم المتحدة المنتخبين. ونعتقد أن ذلك النهج يشكل سابقة سلبية لعمل الجمعية في المستقبل. وتعتمد فعَّالية عمل الجمعية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالإدارة والتنظيم، اعتمادا كبيرا على قدرة الوفود على تلقي معلومات كاملة بشأن عمل الأمانة وبشأن امتثالها للإجراءات المحددة. وتلك المعلومات ضرورية لاتخاذ

الدول الأعضاء قرارات تم الإمعان فيها مليا. ونحن على يقين من أن من اللازم النظر بإخلاص في مقترحات الوفود.

ونعتقد كذلك أنه ليس من باب الصواب منع الجمعية العامة من النظر في مسائل تقع ضمن اختصاصها بذريعة أن ذلك قد يؤثر في عمل الهيئات القضائية للدول الأعضاء. ويمكن أن يعقد ذلك النهج عملية صنع القرار في الجمعية العامة وأن يشكل سابقة سلبية في المستقبل.

ونتوقع أن يسلط الأمين العام الضوء كاملا على المسائل المتصلة بالحصانة في تقريره عن تنفيذ القواعد التنظيمية لمركز المسؤولين بخلاف موظفي الأمانة العامة وحقوقهم وواجباتهم الأساسية، وهو طلب كررته الجمعية العامة.

ونود أن نبين أننا سنستمر في إثارة مسائل تتصل برفع الحصانة عن موظفي الأمم المتحدة في المستقبل، فضلا عن مناقشة تلك الأمور في الجمعية العامة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البنود ٤٧ و ١١٣ و ١١٦ و ١١٧ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٣٢ و ١٤٧ و ١٤٩ من جدول الأعمال.

البنود ٤٧ و ١١٣ و ١١٦ و ١١٧ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٣٢ و ١٤٧ و ١٤٩ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانيين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

إدارة الموارد البشرية

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات

تقرير اللجنة الخامسة (A/61/658)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروعا قرارين أوصت بهما اللجنة الخامسة في الفقرة ٨ من تقريرها. الآن نبت في مشروعي القرارين.

مشروع القرار الأول بعنوان ”استعراض شامل للإدارة والرقابة داخل الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة“. وكانت اللجنة الخامسة قد اعتمدت مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٦١/٢٤٥).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): مشروع القرار الثاني بعنوان ”إصلاح نظام الشراء“. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٦١/٢٤٦).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البنود ٤٧ و ١١٣ و ١١٦ و ١١٧ و ١٢٢ ١٢٣ و ١٣٢ و ١٤٩ من جدول الأعمال.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

تقرير اللجنة الخامسة (A/61/621)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها، الآن تبت الجمعية في مشروع القرار. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦١/٢٤٧).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٣٤ جدول الأعمال.

البند ١٣٩ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا

تقرير اللجنة الخامسة (A/61/617)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦١/٢٤٨).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٣٩من جدول الأعمال.

البند ١٥١ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي

تقرير اللجنة الخامسة (A/61/644)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٩ من تقريرها. سنبت الآن في مشروع القرار. واعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦١/٢٤٩).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٥١من جدول الأعمال.

البند ١٤٤من جدول الأعمال

(ب) تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط: قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

تقرير اللجنة الخامسة (A/61/657)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٩ من تقريرها (A/61/657). ونبتُّ الآن في مشروع القرار، المعنون ''تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان''. طلب إجراء تصويت منفصل واحد على الفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار والفقرات ٤، و ٥ و ٢١ من منطوقه. وبما أني لا أسمع اعتراضا، سأطرح للتصويت الآن الفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار والفقرات ٤، و ٥ و ٢١ من منطوقه. طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا،

بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوبا، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تيمور – ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية فترويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، إسرائيل، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، مالطة، مولدوفا، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بنما، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي

تقرر الإبقاء على الفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار والفقرات ٤، و ٥ و ٢١ من منطوقه بأغلبية ٩٥ صوتا مقابل ٥ أصوات، مع امتناع ٤٦ عضوا عن التصويت.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): سأطرح الآن مشروع القرار للتصويت عليه في مجموعه. طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن،

كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، موناكو، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور – ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

إسرائيل، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

أستراليا

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٤٥ مقابل ٣ أصوات، مع امتناع عضو واحد عن التصويت (القرار ٦١/٢٥٠).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية الذي يرغب في التكلم تعليلا للموقف بشأن القرار المعتمد للتو.

السيد إلجي (الجمهورية العربية السورية): صوت وفد بلادي مؤيدا القرار ٦١/٢٥٠ المتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان استنادا إلى المبدأ الذي دأب وفد بلادي على تأكيده، وهو أن المسؤولية عن تمويل القوة يجب أن تتحملها إسرائيل، الطرف المعتدي والمتسبب في إنشائها، والقوة القائمة بالاحتلال، انسجاما مع المبادئ التوجيهية الواردة في قرار الجمعية العامة ١٨٧٤ (د-٤) لعام ١٩٦٣.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١٤٤ من جدول الأعمال.

البند ١١٧ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

تقريرا اللجنة الخامسة (A/61/592/Add.1 و A/61/592/Add.2)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها (A/61/592/Add.1). ونبت الآن في مشروع القرار، المعنون ''الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية''. وقد اعتمدته اللجنة الخامسة دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦١/٢٥١).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية):معروض على الجمعية مشروعا قرارين ومشروعا مقررين أوصت اللجنة الخامسة باعتمادها في تقريرها (A/61/592/Add.2)، وترد نصوصها، في الوقت الحالي، في الوثيقتين A/C.5/61/L.25 و A/C.5/61/L.30، على التوالي.

مشروع القرار الأول بعنوان ''المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧''.

واعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار الأول دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٦١/٢٥٢).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): مشروع القرار الثاني بعنوان ''الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧''. واعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار الثاني دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٦١/٢٥٣).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): مشروع المقرر الأول بعنوان ''صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية''. وقد اعتمدته اللجنة الخامسة دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر الأول.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): مشروع المقرر الثاني بعنوان ''استعراض شامل للإدارة والرقابة داخل الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والوكالات المتخصصة''. وقد اعتمدته اللجنة الخامسة دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر الثاني.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل موقفهم بشأن القرارات أو المقررات المُتخذة للتو.

السيد إلجي (الجمهورية العربية السورية): يود وفدي أن يشرح موقفه من القرار الذي تم اعتماده للتو، وخاصة الجزء السابع منه. وأود أن أعرب بداية عن دعم وفدي لاعتماد الجمعية العامة لقرار تمويل البعثات السياسية الخاصة، نظرا لأن ذلك سيسهم في تعزيز دور الأمم المتحدة في إطار المساعي الحميدة التي ينص عليها الميثاق.

كما نعبر عن ارتياحنا لإقرار الجمعية العامة بالشواغل التي عبر عنها وفدي في البيان الذي تم إلقاؤه أمام اللجنة الخامسة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ في معرض مناقشة البند ١١٧، المعنون ''الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦/٢٠٠٧'' خاصة حول ولاية مبعوث الأمين العام لتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) كما وردت في الإطار المنطقي للميزانية.

لقد أثار وفدي تحفظاته وشواغله فيما يتعلق بالإطار المنطقي لميزانية مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لتطبيق القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) لعدة أسباب.

أولا، يتضمن الإطار المنطقي لهذه البعثة، والذي لم توافق عليه الجمعية العامة بقرارها هذا، توسيعا لولاية المبعوث الخاص لتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) لتشمل بعض متطلبات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). إن توسيع الولاية بهذا الشكل لا يؤدي فحسب إلى ازدواجية العمل في الأمانة العامة نظرا لوجود مبعوث آخر للأمين العام حول تطبيق أوجه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بل إنه سيؤدي إلى حرف القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) عن مضمونه وتحويله في اتجاه غير الاتجاه الذي صدر من أجله وبسببه، وهو وقف العدوان الإسرائيلي على لبنان.

ثانيا، يتضمن الإطار المنطقي في بعض مؤشرات الإنجاز تجاوزا لدور الأمانة العامة في بذلها للمساعي الحميدة بما يخالف الالتزامات المقررة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة الفقرة ٧ من المادة الثانية التي تحظر تدخل الأمم المتحدة في شؤون تقع في الاختصاص الوطني الصرف للدول. إن مسألة إقامة العلاقات الدبلوماسية وترسيم الحدود بين أي بلدين أمران يتصلان بالسيادة الوطنية، كما أنهما يخرجان عن نطاق القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وعن الولاية المناطة بمبعوث الأمين العام لتنفيذ القرار المذكور.

ثالثا، تجاهل الإطار المنطقي، بشكل يصعب فهم الدوافع الكامنة وراءه، استمرار إسرائيل في احتلالها لأجزاء من جنوب لبنان واستمرار الخروقات الإسرائيلية للأجواء اللبنانية وتهديدها لقوات الأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان، رغم أن ذلك يشكل تهديدا حقيقيا لسيادة لبنان واستقلاليته وسلامته الإقليمية، وبالتالي يعتبر خرقا إسرائيليا مستمرا للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وركز الإطار المنطقي بدلا من ذلك على تفسيرات خاطئة متعمدة ابتدعها مبعوث الأمين العام لإبعاد الأنظار عن عدم امتثال إسرائيل لقرار الأمم المتحدة ١٥٥٩ (٢٠٠٤). إضافة إلى ذلك، ورغم أن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) نص على خروج القوات الأجنبية من لبنان، فإن الأمانة العامة تجاهلت وضع ذلك كأحد الإنجازات المتوقعة، وهو أمر يغض النظر بشكل يثير الاستغراب عن بقاء القوات الإسرائيلية فوق الأراضي اللبنانية حتى هذه اللحظة في أكثر من موقع. إن تجاهل هذا الجانب أكد انحياز وعدم نزاهة وعدم حيادية الإطار المنطقي لهذه الميزانية.

ونرحب بإقرار الجمعية العامة بشواغل وفدي أعلاه وطلبها إلى الأمين العام أن يقوم باستعراض جميع البعثات السياسية الخاصة. ونود أن نخص بالذكر هنا ميزانية مبعوث الأمين العام لتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ونؤكد على ما أقرته الجمعية العامة قبل قليل من أن استعراض الإطار المنطقي يجب أن يهدف إلى ضمان أن تكون النواحي البرنامجية ومتطلبات الموارد منسجمة مع الولايات التشريعية. ونحن نتطلع إلى التقرير الذي طلبت الجمعية العامة من الأمين العام تقديمه في أقرب فرصة ممكنة، وبما لا يتجاوز بداية الدورة المستأنفة بجزئها الثاني حول هذا الاستعراض، وهو الفهم الذي تم التوصل إليه مساء هذا اليوم. ونتوقع من الأمانة العامة في هذا الشأن أن تأخذ شواغلنا التي عبرنا عنها أعلاه بجدية لدى إعدادها للإطار المنطقي المنقح ولدى وضعها للميزانية المقترحة للعمليات السياسية الخاصة.

كما يلاحظ وفدي، في هذا الصدد، أن الجمعية العامة قد خفضت حجم الميزانية التي اقترحتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لعدم اقتناعها بالتبريرات المقدمة بخصوص هذه الموارد، ومنها ما يتعلق بتمويل ميزانية مبعوث الأمين العام لتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وهذه مسألة جوهرية تشكل حولها موقف تفاوضي قوي ساهم في الوصول إلى توافق في الآراء.

نرحب بأن هذا القرار شدد على أهمية التقيد بالفقرة ٩ من القرار ٢٣١/٥٥ الذي طلب أن تقيس الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز أداء المنظمة في تنفيذ البرامج وليس برامج فرادى الدول، ونؤكد في هذا الصدد على ما أقرته الجمعية العامة في قراراها هذا بالطلب إلى الأمين العام أن يقدم مقترحاته المقبلة بالانسجام الكامل مع القرار ٢٣١/٥٥.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد على مضمون الفقرة الخامسة من القرار التي شددت على الأهمية المستمرة لأن يضمن الأمين العام أن يتمتع مبعوثوه وموفدوه بأعلى معايير النزاهة والأهلية والحيادية والحرفية. ونحن على ثقة بأن الأمين العام الجديد سيعتمد كلية على هذه المبادئ التوجيهية في تعيين جميع مبعوثيه الخاصين وموفديه الجدد إلى منطقتنا.

السيدة بوهيانكوكا (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يود الاتحاد الأوروبي أن يتكلم باختصار بشأن الجزء السابع، المتعلق بالبعثات السياسية الخاصة من القرار ٢٥٢/٦١.

ونود التشديد على الأهمية الفائقة التي نوليها لكل البعثات السياسية الخاصة السبع والعشرين. وبالتالي، نود أن نوضح فهمنا للطريقة التي يتم فيها تطبيق تعديلات مستويات الموارد المتفق عليها في القرار في إطار الجزء الثالث من

الميزانية. وما فهمناه، وما سمعنا العديد من الوفود تؤكده في الجلسة الرسمية للجنة الخامسة، هو أن التعديلات ستطبق وفقا للتوصيات الواردة في الفقرة ٩١ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ووفقا لتوضيح رئيس اللجنة عندما عرض تقريره في الجلسة الرسمية للجنة الخامسة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١١٧من جدول الأعمال.

البند ١١٦ من جدول الأعمال

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/61/667)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٨ من تقريرها (A/61/667)، ومشروع مقرر أوصت اللجنة باعتماده في الفقرة ٩ من التقرير نفسه. ويرد نص مشروع القرار، في الوقت الراهن في الوثيقة A/C.5/61/L.21. ويرد نص مشروع المقرر في الوقت الراهن في الوثيقة A/C.5/61/L.31.

ونبت الآن في مشروع القرار ومشروع المقرر.

مشروع القرار معنون ”مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩“، واعتمدته اللجنة الخامسة دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦١/٢٥٤).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نبت الآن في مشروع المقرر المعنون ”المسائل المرجأة للنظر فيها مستقبلا“ واعتمدته اللجنة الخامسة دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١١٦ من جدول الأعمال، وبالتالي اختتمت نظرها في جميع تقارير اللجنة الخامسة المعروضة عليها.

برنامج العمل

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): فيما يتعلق ببرنامج عمل الجمعية العامة، فبخلاف الأساليب والبنود التنظيمية التي قد يكون من الضروري النظر فيها إعمالا للنظام الداخلي للجمعية، واعتبارا لأن الجمعية قد نظرت وبتت بالفعل في أغلبية البنود، أود أن أبلغ الأعضاء بأن البنود التالية ما زالت مدرجة في جدول الأعمال للنظر فيها أثناء الدورة الحادية والستين: بنود جدول الأعمال ١١ و ١٢ إلى ١٥، و ١٧ و ١٩ إلى ٢٧، و ٣٢ و ٣٣، و ٤٢، و ٤٤ إلى ٤٧، و ٥٢، و ٦٨، و ٩٠، و ١٠٠، و ١٠٥ (أ)، (ب) و (د) و (هـ)، و ١٠٦ (ح)، ١٠٧، و ١٠٨ (أ)، و (و)، و (ل)، و (ص)، و (ق)، و ١١٠ إلى ١٤٧، و ١٤٩، و ١٥١ إلى ١٥٥.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحيط علما بتلك البنود التي ما زالت مدرجة في جدول الأعمال للنظر فيها أثناء الدورة الحادية والستين للجمعية؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): هذه هي الجلسة العامة الأخيرة في الجزء الرئيسي من الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. وقد تشرفت بترؤس الجمعية خلال الفترة النشطة والمثمرة في الأشهر القليلة الماضية.

لقد اجتمعت الجمعية العامة ٨٤ مرة في إطار جلسات عامة، واجتمع مكتب الجمعية خمس مرات، وعقدنا

أربع جلسات للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، وكانت هناك ٢٠ جلسة مشاورات غير رسمية. واتخذنا ٢٥٤ قرارا.

وأود أن أشكر رؤساء اللجان الرئيسية على ما أبدوه من روح قيادية، مما مكننا من استكمال جدول أعمالنا الحافل بشكل فعال وفي الوقت المناسب. كما أود أن أعرب عن صادق تقديري لنواب الرئيسة، ومكاتب اللجان الرئيسية الست على دعمهم لعمل الجمعية.

وكما أشرت في بياني الافتتاحي في الجلسة الأولى للدورة، نحن منظمة للأمل قائمة على الالتزام، وتوافق الآراء، والتعايش. ولنا جميعا مصلحة في تحقيق عالم يتسم بقدر أكبر من السلامة والعدل. ولن يكون بمقدورنا تحقيق إنجاز من هذا القبيل إلا بعملنا معا للتصدي للتحديات العديدة التي يواجهها عالمنا.

وخلال هذا الجزء من الدورة، عملت مع الدول الأعضاء والأمين العام كوفي عنان لبناء الجسور وتعزيز الثقة. وأعتزم السير على نفس المنوال عندما يتولى الأمين العام المعين بان كي – مون مهامه في العام الجديد.

وقد أثبتت الجمعية أننا، عندما نتحد في إطار الشراكة ونتغلب على انعدام الثقة، يمكن أن نحقق الكثير بعضنا لبعض. واتخاذ القرار بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي مثال جيد على ذلك.

وقد أحرزنا تقدما أيضا في عدد من المجالات الأخرى لبرنامجنا المشترك. وعقدنا مناقشات هامة بشأن إصلاح مجلس الأمن وتنشيط الجمعية العامة. واعتمدنا اتفاقيتين دوليتين هامتين، هما اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

وخلال هذه الفترة الهامة والحافلة، استطعنا أيضا إتمام عملية اختيار الأمين العام المعين، بان كي – مون، والإشادة بفترة الولاية الناجحة للأمين العام كوفي عنان ووداعه.

وقد شجعتني الروح البناءة التي سادت المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن. وأؤمن بأن هناك رغبة واضحة بشكل متزايد لوضع عملية ذات مصداقية بغية تحقيق نتيجة ذات مغزى في هذا المجال المتبقي من مجالات الإصلاح. وعلى الرغم من أنه ما زالت هناك بعض الخلافات، فإنني أؤمن بأنه سيكون بمقدورنا في العام الجديد تسليط الضوء مرة أخرى على هذه المسألة.

وقد عقدنا مناقشة ناجحة أيضا بشأن تنشيط الجمعية العامة. ولاحظ العديد من الأعضاء أنه ينبغي أن نصبح أكثر تركيزا على المسائل الاستراتيجية وأكثر منحى إلى العمل، حتى يتسنى تسليط مزيد من الضوء على عملنا وزيادة أثره.

وقد شكلت المناقشة المواضيعية غير الرسمية بشأن التنمية نموذجا لكيفية تسليط الجمعية العامة مزيدا من الضوء على عملها. وقد وسعنا من نطاق مناقشاتنا لإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني. وأعلن البنك الإسلامي للتنمية عن إنشاء صندوق للقضاء على الفقر بقيمة ١٠ بلايين دولار، ستساهم فيه حتى أفقر البلدان النامية الفقيرة.

وأحرزنا تقدما في إصلاح الأمانة العامة والإدارة، وبذلنا جهدا جهيدا للتوصل إلى نتيجة مرضية للمناقشة بشأن جدول جديد للأنصبة المقررة. وعلاوة على ذلك، ستبدأ قريبا أعمال تجديد مقر الأمم المتحدة في نيويورك بعد اتخاذ القرار بشأن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية.

وبعملنا معا، بنينا الثقة بين الدول الأعضاء بغية تحقيق تقدم لا بأس به في ممارسة استعراض الولايات، التي جرى الآن تمديد العمل بها حتى نهاية الدورة الحادية والستين.

ووضعنا أيضا عملية معنية بالإدارة البيئية بغية التوصل إلى اتفاق بشأن الخطوات اللازم اتخاذها لتمكين منظومة الأمم المتحدة من زيادة أثرها فيما يتعلق بالمسائل البيئية.

وآمل أن نتمكن، بالاستفادة من عمل فرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب، من التنفيذ التام لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، والتوصل، في العام الجديد، إلى توافق في الآراء بشأن اتفاقية شاملة معنية بالإرهاب الدولي.

ويشكل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عنصرا لا يتجزأ من عناصر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي آذار/مارس من السنة المقبلة، ستعقد الجمعية العامة مناقشتها المواضيعية غير الرسمية الثانية بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من أجل تحقيق هذه المساواة وهذا التمكين. وتحقيق نتيجة ناجحة سيثبت من جديد أن الجمعية العامة قادرة على إحداث أثر فيما يتعلق بالمسائل الهامة فعلا.

وعلى الرغم من أن قوى العولمة والاتصال الجماهيري قد قربت فيما بيننا، فإنها زادت أيضا من وعينا باختلافاتنا الثقافية. ولتعزيز مزيد من الحوار والتسامح بين الحضارات والثقافات، أعتزم الدعوة إلى عقد مناقشة مواضيعية تفاعلية غير رسمية ثالثة في صيف ٢٠٠٧.

ولدينا العديد من المسائل الهامة ذات الاهتمام المشترك التي تستدعي أن نوليها اهتمامنا الوثيق عندما نستأنف عملنا بعد العطلة. وآمل أن نتمكن من استهلال العام الجديد بزيادة عملنا معا على نحو أوثق بروح من التعاون، والثقة المتبادلة، والمسؤولية الجماعية.

وأخيرا، أود أيضا أن أشيد بتفاني والتزام جميع الموظفين العاملين في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، والمترجمين الفوريين، وغيرهم ممن يعملون في الخفاء لكفالة السير السلس لعملنا. وأشكرهم مرة أخرى على كل ما قدموه من دعم وعلى عملهم الشاق، وأتمنى لهم عطلة سعيدة جدا.

رفعت الجلسة الساعة ٢٣/٥٠.